

صناعة التفكير اللغوي



تحرير: مقبل بن علي الدعدي

صناعة التفكير اللغوي


بسم الله الرحمن الرحيم

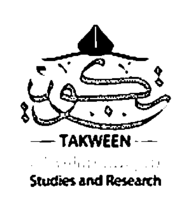
سلسلة التفكير الشرعي (٢)

صناعة التفكير اللغوي

د. أحمد بن جار الله الزهراني
أ.د. صالح بن سعيد الزهراني
د. عبد الله بن محمد المسملي
أبو مالك العوضي
أ. د. سليمان بن إبراهيم العايد

تحرير

مقبل بن علي الدعدي



صناعة التفكير اللغوي

د. أحمد بن جار الله الزهراني
أ.د. صالح بن سعيد الزهراني
د. عبد الله بن محمد المسملي
أبو مالك العوضي
أ. د. سليمان بن إبراهيم العايد

الطبعة الأولى
١٤٣٥هـ/٢٠١٤م

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب
لا تعبر بالضرورة عن نظر المركز»



Business center 2 Queen
Caroline Street, Hammersmith,
London W6 9DX, UK

www. Takween-center.com
info@Takween-center.com

تصميم الغلاف :



+966 5 03 802 799
المملكة العربية السعودية – الخبر
eyadmousa@gmail.com

فهرس المحتويات



مقدمة المحرِّر

في العصر الحديث وبعد اتصال الشرق بالغرب من خلال الاستعمار، وما صاحبه من علماء وباحثين «المستشرقين»، وما تبعه من اتصال ثقافي عن طريق البعثات العلمية للدراسة في الغرب برزت ظاهرتان في الثقافة العربية، وهيمنتا على الدراسات الحديثة، فلا تكاد تعثر على دراسة في العصر الحاضر يخرج عن هذين الاتجاهين أُلفت فيهما الكتب، وعقدت من أجلهما الندوات، والمؤتمرات، ووجه إليهما الباحثون، وغدت شغل المشتغلون بالعلم والثقافة الشاغل، فهما من أبرز السمات الثقافية للعصر، ومن أظهر علاماته الفكرية، وأماراته الجلية، ورسومه الظاهرة يدرك ذلك كل مطلع على الدراسات الحديثة.

الظاهرة الأولى: ظاهرة التجديد، تجديدِ العلوم العربية والإسلامية.

والظاهرة الثانية: ظاهرة نقد الأصول التي قامت عليها تلك العلوم.

وما يهمنا في هذا الإصدار هو الجانب اللغوي من الدراسات الحديثة؛ لذا سأقتصر على الحديث عن ظاهرة المطالبة بالتجديد اللغوي، وعن ظاهرة نقد الأصول التي قامت عليها العلوم العربية.

كثر الحديث عن التجديد اللغوي، والجأر بتطوير النحو العربي، وغيره من علوم العربية، والدعوة إلى ترقيتها؛ لتواكب العصر، وتحقق الأهداف التي قامت هذه العلوم من أجلها، وذلك بعد اتفاق المحدثين الداعين إلى تجديد العلوم العربية على أن هذه العلوم انحرفت عن مسارها العلمي، وإطارها

المعرفي، وأصبحت تمثل عبأ على دارسها، عزيزة المنال، بعيدة المرام.

اقتنع المحدثون بهذه الضرورة الملحة لتجديد العلوم اللغوية، وغدت موضة فكرية تغري الباحثين، وتحض الدارسين، وتشحذ همم المفكرين، وانضم إليهم الجاهل، والطالب المبتدئ، فركب الموجة الفكرية من لا يملك الأهلية، فاعتنف التجديد، ورام الجديد، وهو لم يدرك القديم، ولم يستوعب التليد.

من أجل ذلك كله نرى التخبط في هذه الدعوات التجديدية، وغياب الرؤية الواضحة في كثير منها، ولا أدل على ذلك ممن يدعو إلى تجديد النحو العربي مجاراة لنحو الأمم الأخرى يقول أحد الباحثين: إنّ «السبب في... الأزمة التي يعيشها النحو العربي هو جموده ـ ولمدة زمنية طويلة جدّاً ـ على ما هو عليه. بينما تعرف لغات أخرى تطوراً وتجدداً وحركة مستمرة»[1].

هكذا دون مراعاة للسياق الثقافي، والتاريخي، ودون النظر إلى دواعي التجديد، ومن غير الالتفات إلى حاجة الأمة إليه. إنها التبعية لا أكثر، فكما أنهم يجددون النحو فلا بد لنا أن نجدد، من باب «اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاط».

وقد تتبعت الدعوات التجديدية في العصر الحديث، واطلعت على مشاريع المجددين، ومناهجهم في تجديد النحو العربي، فألفيتها كثيرة، ومتشعبة، ومتباينة في ما بينها، يرى أحدهم أنّ النحو العربي يجب أن يُرمى، وتحرق وكتبه، فلا حاجة لنا به، وآخر يؤكد على أهمية النحو العربي وضرورة المحافظة عليه مع حذف بعض الأبواب، وبين هذا وذاك اتجاهات أخرى، وآراء متعددة، ومشاريع مختلفة.

وبعد النظر في مناهج المجددين، والتأمل في اتجاهات التجديد النحوي تبيَّن لي أنه لا يخرج عن خمسة اتجاهات:

الاتجاه الأول: استبعاد العربية الفصحى، والتقعيد للعاميات، فيغدو

---

(١) عبد المجيد العيساني، النحو العربي بين الأصالة والتجديد (ص١٧).

النحو العربي أنحاء متعددة مختلفة باختلاف العاميات العربية، وقد رأى أصحاب هذه الاتجاه أن سبب أزمة الأمة العربية، وسبب تخلفهم وجود الازدواجية اللغوية، فهم يدرسون لغة ويتعلمون بها، ويستعملون لغة أخرى مختلفة!

وأول من تبنى هذا الاتجاه المستشرقون: كوليم سبيتا، ووليم ولكوكس، وماسينيوس، وتبعهم من العرب: سلامة موسى، وأنيس فريحة.

الاتجاه الثاني: الاختيار من لغة العرب ما يتوافق مع لغتنا العامية، والتقعيد لها، وهو قريب من الأول، ولكنه يبحث في لهجات العرب القديمة ما يثبت به شرعية اللهجات العامية في العصر الحديث، فأصحاب هذا الاتجاه سيطرحون النحو العربي جانباً، ويعيدون التقعيد على العامية، والبحث عن مسوغ لهذه العامية من لهجات العرب. ومن أشهر أصحاب هذا الاتجاه أمين الخولي الذي ألَّف كتاب «هذا النحو»، وشرح منهجه التجديدي، وذكر أمثلة عدة توضح منهجه منها: إلزام الجمع المذكر السالم الياء في الأحوال كلها؛ لأننا في «لغة الحياة نلزم هذا الجمع في أحواله كلها»[1]، وقياساً على باب «حين». ومن الأمثلة كذلك نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة، وجر الممنوع من الصرف بالكسرة، وتنوينه. وغيرها من الأمثلة.

الاتجاه الثالث: حذف أبواب نحوية؛ لأنها - في نظر المجددين - غير منطقية، وأرهقت المتعلم دون ثمرة يرتجيها في استعماله اللغوي، أو تحليله للغة، وتفسيرها، ويُعد شوقي ضيف أشهر أصحاب هذا الاتجاه، فقد حذف باب كان وأخواتها، وأعرب الاسم المنصوب «خبر كان» حالاً!، وحذف باب «ما ولا ولات» العاملات عمل ليس، وحذف كذلك كاد وأخواتها، وظن وأخواتها، وباب الإعلال، وباب التنازع.

الاتجاه الرابع: الاعتماد في التجديد على الآراء النحوية الشاذة. ولا أدل على ذلك من احتفاء بعض المحدثين برأي قطرب في الإعراب،

(١) أمين الخولي، هذا النحو (ص٥١).

وابتهاجهم بابن مضاء، وآرائه النحوية، فقد جعلها كثير من المحدثين ثورة على النحو العربي، وعلى منهج النحاة في التقعيد، والتعليل، وهي في الحقيقة لا تعدو وريقات لم يفهم صاحبها منهج النحاة، ولم يستوعب مقصود كلامهم، ولم تؤثر فيمن بعده من العلماء، ولم يُلتفت إليها في أي عصر من العصور التي سبقت عصرنا الحاضر.

وليس الغرض هنا تتبع آراء ابن مضاء ومناقشتها، ولكن الغرض الحديث عن اتجاه من اتجاهات التجديد، منهج أصحابه الاعتماد على الآراء الشاذة، والتعويل عليها في التجديد، ومن أهم الآراء الشاذة التي أُعتمد عليها في المشاريع التجديدية: قضية إنكار الإعراب، وقد فهم كثير من المحدثين كلام قطرب خطأ، وبعضهم حمَّله ما لا يحتمل، ومنها قضية العامل، والتعليل، وتقسيم الكلمة إلى أكثر من ثلاثة أقسام وغيرها من الآراء.

الاتجاه الخامس: استبدال اللسانيات بالنحو العربي، وهذا أقوى الاتجاهات التجديدية في العصر الحديث، وهم ليسوا على ملة تجديدية واحدة، بل أطياف مختلفة، وأحزاب متفرقة.

يقول ميشال زكريا: «لا بد من أن نقول هنا بمنتهى الصراحة والموضوعية إنْ لا نفع، بعد الآن، في أن نردد، بصورة متواصلة الدراسات التي قامت بها الأجيال السابقة، والمفاهيم التي تبنّوها في المجالات اللغوية، وإن أضفينا عليها بعض التعديلات السطحية من حيث الشكل والعرض. هذه الدراسات وإن دلت على المجهود الذي قام به اللغويون في مجال دراسة اللغة، وإن كانت تساعدنا على فهم بعض القضايا اللغوية، لم تعد تفي، في الحقيقة، في مجال تحليل اللغة، ففي هذا المجال، تكوّن النظريات الألسنية العلمية الحديثة، في نظرنا، التقنية المتطورة التي نتسلح بها لسبر قضايا اللغة وتفسيرها وتوضيحها»[1].

والنص لا يحتاج لتعليق ففيه دعوة صريحة لنبذ النحو العربي وتبني

---

(١) الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (ص٥).

اللسانيات الحديثة، وعندما سئل داود عبده عن سبب اختلافه مع كثير من اللغوين المحدثين أجاب بقوله: «لعل أهم ما خالفت فيه اللغويين المعاصرين الذين سبقوني، ومن أبرزهم إبراهيم أنيس وكمال بشر وعبد الرحمٰن أيوب وأنيس فريحة، أنني كنت أدافع عن **آراء المدرسة التوليدية التحويلية**، فقد كان أولئك اللغويون يدافعون بشدة عن **المدرسة الوصفية**»[1].

وهذا النص يؤيد ما ذكرته من أن هذا الاتجاه في طيّه اتجاهات مختلفة.

هذه مناهج المحدثين في التجديد، ولا يعني ذلك انفصالها، فقد يجمع المجدد أكثر من منهج تجديدي كما فعل شوقي ضيف، فقد اتبع منهج حذف بعض الأبواب النحوية، والاعتماد على الآراء الشاذة.

وما حدث في النحو العربي حدث كذلك في علم البلاغة العربية، أو قريب منه، فها هو عبد العزيز البشري يدعو إلى «ثورة على علوم البلاغة»[2]، وقد هاجم كتب البلاغة، ووصفها بأن: «عبارتها معقدة، وملاك البحث فيها إنما هو الجدل اللفظي، والاعتساف في بحوث فلسفية لا غناء لها في صنعة البيان. بل أن من يريد أن يتخلص من فصاحة اللسان، فليس عليه أكثر من أن يدرس هذه الكتب حق درسها، ويديم النظر فيها، ويقلب عبارتها لسانه وفكره»!

أما الباحث علي العماري فقد قسم علم البلاغة إلى مرحلتين؛ مرحلة ما قبل السكاكي، وفيها كانت البلاغة فناً يبحث العلماء عن الأساليب العربية وينتقدونها، ولم يكن هدفهم وضع قاعدة، أو استنباط ضابط، ثم جاء السكاكي «وكان صاحب فلسفة ومنطق حاول إخضاع البلاغة للقواعد، كما خضع النحو، وكما خضع الصرف وغيرهما من العلوم المعقدة، فأشاع فيها الأبحاث الفلسفية، وأخرى في أوصالها المنطقية، وصبها في قوالب. . .

---

(١) حافظ إسماعيلي، وليد العناتي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات (ص٦٦).

(٢) محاضرة ألقيت في الجامعة الأمريكية ببيروت.

وجاء المتأخرون فتأثروا بالسكاكي أيما تأثر. . . ونسجوا على منواله»[1].

ولتجديد البلاغة، والنهوض بها يرى العماري الأخذ بهاتين الطريقتين المختلفتين، وتهذيب الطريقة الثانية بحذف الأبحاث المنطقية، والفلسفية، وعن الإطالة في بحث التعاريف والمحترزات.

بين إلغاء القديم، والأخذ بالدراسات الحديثة، والنظريات الأدبية الغربية، أو النظر في التراث البلاغي وتطويره، والوصول إلى لب البلاغة العربية، وتقديمها بأسلوب عصري، أو الجمع بين النظريات الحديثة والتراث العربي، بين هذه الآراء كلها دارت رحى حرب التجديد البلاغي، وكلٌّ حشد أدلته، وجمع مبرراته، وأعد للأمر عدته، وتحتاج إلى مزيد نظر لتقويمها، وفحص وتنقيب للحكم عليها، وتبصّر وتأمل في نتائجها.

أما المعجم العربي فقد ظهرت دعوات كذلك لتجديده ظهر في بعض تلك الدعوات التقليد الغربي في معاجمهم كالدعوة إلى إدخال العامية، وقد طُبقت تلك الدعوة في معاجم اليوسعيين، وكتحديث المعجم بحذف المواد التي تُهمل، ولا تُستعمل، وإن كانت مرتبطة بالنصوص الدينية، أو الأدبية!

ومن تلك الدعوات، المطالبة بالمعجم التاريخي، ورصد معاني الألفاظ في استعمالاتها المختلفة المتجددة من عصر لآخر، يقول أحد الباحثين العرب: «المعجم التاريخي خلق جديد ابتدعه الأوروبيون. . . وهو عمل جليل نبيل»[2]، وقد راهن الباحث على أن المعجم التاريخي سيحدث ثورة في الدراسات اللغوية التاريخية!

ومنهم من يرى ضرورة النظر في اللغات السامية، فالمعاجم العربية «قد شابها كثير من القصور، وبخاصة في نواحي التأصيل»[3].

---

(١) بواسطة منير محمد خليل، التجديد في علوم البلاغة في العصر الحديث (١٥٢).

(٢) محمد حسن عبد العزيز، المعجم التاريخي للغة العربية (ص٤١).

(٣) عمر صابر عبد الجليل، التأصيل السامي ودوره في بناء المعجم العربي التاريخي (ص٢).

وأخيراً ومع التقنيات الحديثة، والأجهزة الإلكترونية جاءت المطالبة بمعجم عربي إلكتروني، وذلك يتطلب تكاتف جهود اللغويين، ومهندسي الحاسب الآلي، وتضافر جهودهم.

إنّ نقد الاتجاهات التجديدية وتقويمها لا يعني رفض التجديد، وتقليب النظر في المشاريع التطويرية للعلوم ليس بالضرورة معاداة لكل حديث، فلسنا من دعاة «ليس بالإمكان أفضل مما كان»، ولا من أصحاب «ما ترك الأول للآخر شيئاً».

يقول الشيخ عضيمة: «نحن حريصون على قواعد النحو كلّ الحرص، غاية الحرص، لا تعصباً للقديم، ولا حبّاً في التقليد، ولا رغبة عن الجديد، وإنما حرصنا عليها لأنها الوسيلة الوحيدة لاستقامة ألسنتنا، وسلامة أقلامنا. وإن استطاع دعاة التجديد أن يبتدعوا لنا قواعد أخف حملاً وأقرب تناولاً، تغني غناء قواعد النحو، وتسد مسدها، إن استطاعوا ذلك فنحن على استعداد لأن نقبل عليها، وننصرف عن قواعد النحاة، بل وعلى استعداد لأن نلقي كتب النحو في البحر».

إننا نقف على أرض صلبة، وقوية نرفض تركها من أجل نمو بعض الأعشاب الضارة التي نستطيع اجتثاثها، وبمقدورنا تهذيب غيرها من النباتات لإصلاح الأرض، ومن السفاهة ترك هذه الأرض الصلبة، والانتقال إلى أرض رخوة ضعيفة لا تستطيع حمل تراثنا، وثقافتنا، وإن بدت أكثر خضرة، وأشد نضرة.

من أجل ذلك كله، وإيماناً بأهمية تجديد العلوم، وتطويرها استكتبنا عدداً من الأساتذة المتخصصين للحديث عن التجديد في علوم العربية فجاء المحور الأول من محاور هذا المشروع بعنوان: «**صناعة التجديد اللغوي**» وفيه:

ـ **صناعة التجديد النحوي**: الدكتور أحمد بن جار الله الزهراني، وقدم فيه ورقة بعنوان: التجديد النحوي عند المحدثين: قراءة في المنطلق والمنهج.

ذكر الاتجاهات التي مر بها النحو العربي: التتابعي، الاستقلالي،

الفصل التاريخي. كما تطرق إلى منطلقات التجديد النحوي عند المحدثين، وأبرز الاتجاهات التجديدية في العصر الحديث عرض وتقويم، ونقد.

ـ **صناعة التجديد البلاغي**: الدكتور صالح بن سعيد الزهراني، وقدم فيه ورقة بعنوان: بلاغة النص وسؤال المنهج، ذكر الدكتور في هذه الورقة التحول التاريخي لبلاغة النص، والكشف عن جماليات الإبداع إلى المنهج المعياري الذي قيد الإبداع بالقواعد، وبيّن الخلل المنهجي في التقعيد للنصوص الإبداعية، فمن جهة الإبداع يتطلب فضاء يتحرك فيه بحرية، ومن جهة القواعد تفرض قولبة الإبداع!

ـ **صناعة التجديد المعجمي**: الدكتور عبد الله بن محمد المسملي قدم ورقة بعنوان: جوانب التجديد في المعجم العربي الحديث، وقد ذكر أن تجديد المعجم بات ضرورة ملحة، ثم ذكر جوانب التجديد في المعجم العربي، وقد ركز ـ بصورة ذكية ـ على الجوانب التي لا يصح المساس بها، ولا العبث بها.

أما الظاهرة الثانية فهي ظاهرة نقد الأصول التي قام عليها النحو العربي، وأهمها السماع والقياس، فالنحو العربي بُني على هذين الأصلين، وقد وضع النحاة ضوابط، ورسموا قواعد للأخذ بهذين الأصلين كالتحديد الزماني والمكاني لمن تؤخذ منهم اللغة سماعاً، وكبناء القواعد على الأشهر من لغات العرب، وترك ما عداها وإن كانت فصيحة ثابتة عن العرب.

ولكن المحدثين من اللغويين المتأثرين بالمناهج الغربية التاريخية، والوصفية عدُّوا ذلك التقييد والتأطير قيداً على اللغة، وتحكماً من النحاة، وأخرج النحو العربي من المنهج العلمي في دراسة اللغة.

ولو اطلعت على كتاب مآخذ المحدثين على النحو العربي وآثارها التنظيرية والتطبيقية للباحث منصور الغفيلي، وكتاب موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو العربي للباحث مطير المالكي، وكتاب اتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر للباحث عبد الرحمٰن العارف لوجدت الكثير من هذه الانتقادات للأصول التي قام عليها النحو العربي، فقد نقل هؤلاء الباحثون

آراء المحدثين في أصول النحو، وناقشوها، ولم يسلم أصل من هذا النقد، ولا بأس بالنقد، والمناقشة، والتقويم، ولكن بعض المحدثين تجاوز النقد إلى الاتهام، والافتراء على اللغويين العرب، فمحمد عيد يؤكد «أن بعض مادة اللغة قد جاءت كما شاء لها الرواة والنحاة أن تكون لا كما استعملها الناطقون من الشعراء والأعراب»[1]! وقريب منه ما ذكره الخولي من أنّ جمع الرواة لم يكن جاداً!

وفيما يتصل بنقد المادة اللغوية نجد الحملة الجائرة على النحاة في موقفهم من القراءات، فالنحاة في نظرهم قد تركوا الاستشهاد بالقراءات، وطرحوها مفضلين عليها أشعار العرب، وأقوال الأعراب يقول أحدهم: «لذلك ترى أن البصريين يستبعدون القراءات، والكوفيون لا يحترمونها، وما اتفقوا فيه جميعاً هو عدم جعلهم لهذه القراءات المرتبة الأولى»[2].

ويقول إبراهيم السامرائي: «ولعل من انحراف النحويين عن السنن أنهم لم ينصرفوا إلى كتاب الله كل الانصراف، فيتبينوا بعد الاستقراء الوافي القواعد النحوية».

«إن الاستشهاد بلغة التنزيل لم يكن بالقدر الذي حفلت به شواهد النثر من كلام العرب، وكان ينبغي أن يكون الأمر على عكس ذلك»، ويقول في موضع آخر: «اللَّهُمَّ إني أبرأ إليك أن آخذ بما قال النحاة قبل أن يتضح لي نهج سوي أسلكه وأفيده من كتابك»[3].

وقد ألف أحدهم كتاباً للرد على النحاة والمستشرقين الطاعنين في القرآن.

وأكثر كلام المحدثين في هذه القضية كلام عاطفي غير علمي غافلين عن الارتباط العضوي بين النحاة والقراء؛ فالقراء نحاة والنحاة قراء، وللخروج من

---

(١) بواسطة موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو العربي (ص٣٣).

(٢) النحو العربي بين الأصالة والتجديد (ص٣٦).

(٣) انظر: حسين علي فرحان العقيلي، الدّراسات النّحويّة عند إبراهيم السامرائيّ (ص٣٥).

هذه الإشكالية يقول إبراهيم أنيس: كانت هناك هدنة بين النحاة والقراء فلما تمكن النحاة انقلبوا على القراء!

ونحن لا ننكر رد بعض النحاة لبعض القراءات هذا واقع، ولا إشكال فيه ولا لبس، وهذا ديدن العلماء المحدّثين والمفسّرين، والفقهاء، والقراء كذلك ردوها لأسباب علمية لا مجال لذكرها، أما تصوير هذه الوقائع على أنها ظاهرة، وتضخيمها، فهو تحامل على النحاة، وافتراء عليهم.

ومن القضايا التي أثارها المحدثون في المادة اللغوية قولهم: بُنيت القواعد اللغوية على الشعر العربي بدليل قلة الاستشهاد بالنثر وكثرة الاستشهاد بالشعر، وقد غاب عن هؤلاء مفهوم الشاهد، ووظيفته التي سيقت من أجله، فالشاهد يأتي؛ لإثبات قاعدة مختلفٍ فيها، أو ما خرج عن الأصل؛ ليحفظ، ولا يقاس عليه. أمّا القواعد المطردة، والقوانين الكلية، فالبحث عن شاهد لها يُعد عبثاً، وكلام المحدثين عن قيام القواعد اللغوية في اللغة العربية على الشعر وحده دعوى غير صحيحة، فالقواعد بنيت على الأشهر كما بيَّنا سابقاً.

أما قضية التأطير الزماني المكاني، فإنها لم تكن قضية إلا في هذا العصر نتيجة لتأثر اللغويين العرب بالمنهج الوصفي، وقد أسماها إبراهيم أنيس: دكتاتورية الزمان والمكان. يقول محمد كامل حسين: «ونحن لا نقرهم على تحديد الصحيح من اللغة مكاناً بالجزيرة العربية، وزماناً بما قبل عصر التدوين... ولا نقرهم على كل ما ورد في عصر بعينه صحيح، فأكثره مضطرب ومتناقض، والإبقاء عليه عبث، وعلى أن كل ما لم يرد خطأ، فهذا قالب من حديد وضع اللغويون لغتنا فيه لا يسمح المحدثون لأنفسهم أن يتقيدوا به»[1].

لا أريد الاسترسال في هذه القضايا، ولكن أقول من الخطأ المنهجي محاكمة النحاة العرب على منهج لم يظهر إلا بعدهم، فضلاً عن أنه لا يحقق أهدافهم التي يسعون إليها بواسطة هذا العلم.

---

(١) عن مآخذ النحويين على النحو العربي (ص٩٨).

وليس القياس وهو الأصل الثاني من أصول النحو العربي بأحسن حالاً - في نظر المحدثين - من السماع، فقد وُجه إليه نقد، بل حاول بعض المحدثين إسقاطه مستبعدين مبدأ التصحيح والتخطئة، أو كما يقولون المنهج المعياري.

يقول السامرائي: «ولعل من المحتمل أن نقبل شيئاً من أقيسة الخليل؛ لدنوها من المنهج اللغوي، وإن كنا لا نسلم بالقياس أساساً ينبني عليه منهج لغوي نحوي»، وقد دعا السامرائي إلى ترك هذه الأصول التي أقيم عليها النحو العربي، ووصفها بأنها ضعيفة يقول: «أيجوز أن يظل نحو أقيم على أساس هارٍ ضعيف كل الضعف هو النحو في آخر الزمان؟ ونحن ندرك أنّ العلم اللغوي قد تطور في شكله ومعناه تطوراً عجيباً، لكننا نصم آذاننا عن هذا الذي يضطرب به القوم في الدّنيا المتقدمة فنظل في مادة النحو قدماء ملتزمين بالقديم مع أننا نأخذ بالجديد في سائر العلوم، أفنؤمن ببعض ونكفر ببعض»[1].

هذه القضايا، وتلك الإشكالات، وغيرها ناقشها الباحث أبو مالك العوضي في المحور الثاني من محاور «**صناعة التفكير اللغوي**» وهو:

صناعة الاستدلال اللغوي وقد ذكر فيه الباحث العديد من الشبه، وقد حاول تفنيدها، وبيان خللها المنهجي، وخطئها المعرفي العلمي، وبيّن منهج النحاة في الاستدلال، كما وضح أهمية الاستدلال اللغوي، وطريقة اكتساب ملكة الاستدلال؛ ليصبح مهارة من مهارات البحث.

أما المحور الثالث فهو: «**صناعة البحث اللغوي**»، وقد استكتبنا فيه الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد، وقدم ورقة بعنوان: الرسائل الجامعية في أقسام اللغة العربية «الواقع والتطلعات».

ولا يخفى على المطلع على الأبحاث اللغوية، والرسائل الجامعية ما تعاني منه تلك الدراسات من غياب مفهوم البحث العلمي، وأهدافه العلمية، وقيمته المعرفية.

---

(١) انظر: حسين علي فرحان العقيلي، الدّراسات النّحويّة عند إبراهيم السامرائيّ (ص٧٣).

إنّ المتأمل في هذه الأبحاث يجد التكدس في الدراسات، والتكرار في الأبحاث فجلها يسير في اتجاه واحد حتى ليخيل للباحث المبتدئ استحالة الإتيان بجديد، ولو وسّع الباحث مداركه، ونظر إلى الزوايا الأخرى التي لم تُطرق بعد لأدرك أن هناك مجالات لغوية تعاني من الضمور البحثي، والهزال المعرفي، فلم تتعاقب على التنقيب فيها أيدي الباحثين، ولم تتراكم فيها تجارب الدارسين، وقد ذكر الدكتور نبيل علي نماذج لتلك المجالات من وجهة نظرته الثقافية والمعلوماتية.

في الورقة التي قدمها الدكتور سليمان العايد توضيح للمفهوم العلمي للبحث، وللفرق بين البحث والتصنيف، والأصالة والإبداع وغيرها من المفاهيم البحثية، كما تطرق لظاهرة تضخيم الرسائل العلمية، والأبحاث اللغوية وعدّد أسبابها، والغاية التي يرتجيها الباحث من تضخيم رسالته العلمية.

وقد ذكر كذلك عدداً من المجالات اللغوية التي تتطلب البحث، والدراسة، هذه بعض القضايا التي ذكرها الباحث في ورقته، ولا يزال البحث اللغوي بحاجة إلى تقديم الأوراق العلمية، والدراسات، والأبحاث لتوجيهه الوجهة السليمة مع ربط الدراسات اللغوية بغيرها من علوم الأمة الإسلامية، وربطها بالثقافة العربية، والتكنولوجيا، وهوية الأمة، والتخطيط اللغوي، والسياسة اللغوية، ونشر العربية في غير محيطها، وتعليمها لأبنائها، وكيفية التعامل مع النظريات اللغوية الحديثة، والإفادة منها هذا من جهة المجالات البحثية الحديثة، ومن جهة أخرى نحن بحاجة ماسة إلى تقويم الأبحاث اللغوية التراثية، ونقدها، والنظر في مخرجاتها؛ لنخرج من دائرة التكرار التي لا تسمن ولا تغني، ولم تقدم إضافة علمية، ولم تضيف جديداً.

وبعد فهذه هي المادة العلمية لهذا لإصدار، والقضايا المنهجية التي يسعى إلى تسليط الضوء عليها، وقد حرصت على إبراز الإشكالات المعرفية في القضايا اللغوية المطروحة؛ لنعلم مدى حاجتنا الثقافية، والمعرفية، والعلمية لتوجيه التفكير اللغوي إلى مثل هذه القضايا، والاشتغال بها،

والإغراق في بحثها، والمبالغة في تمحيصها، وتقليب النظر فيها، وعلى هذا فما قدمناه في «صناعة التفكير اللغوي» إنما هو لبنة لا يكتمل الصرح إلا بانضمام لبنات أخرى إلى جانبها، ولا يستقيم التفكير إلا بعد تمحيصها وتفتيشها ونقدها وتقويمها، وهذا المرجو من الباحثين، والمؤمل منهم أن يمعنوا النظر في هذه الأوراق المطروحة، والآراء المبثوثة فيها، وإبداء وجهات نظرهم فيها؛ لنصل إلى هدف هذا المشروع، فصناعة التفكير اللغوي يهدف إلى شيئين:

- التأسيس، والتوجيه، تأسيس المنهج العلمي في تناول القضايا المعرفية، وتأصيله في الأبحاث اللغوية، والدراسات الأدبية والنقدية.

- وتوجيه الباحثين إلى الإشكالات المعرفية، والمنهجية في العلوم اللغوية، فسؤالاتنا المعرفية، وإشكالاتنا الثقافية أولى بالدرس والبحث والمراجعة والتمحيص إن أردنا أن نكون شيئاً.

وفي ختام هذه المقدمة لا يفوتني أن أتقدم بالشكر للأساتذة الذين استكتبناهم في هذا المشروع، فقد قدموا خلاصات أفكارهم العلمية، وتجاربهم الفكرية، والعملية، فلهم منّا جزيل الشكر، ووافر الدعاء، ونسأل الله لنا ولهم التوفيق والسداد.

المحرر:
مقبل بن علي الدعدي
محاضر بجامعة أم القرى
aldady1422@hotmail.com
صفحتي في تويتر:
mogbel_aldady



المحور الأول

صناعة التجديد اللغوي



صناعة التجديد النحوي



التجديد النحوي
عند المحدثين

(قراءة في المنطلق والمنهج)

كتبه: د. أحمد بن جار الله الزهراني[1]

(١) قسم اللغة العربية، جامعة أم القرى.



مقدمة

الاتجاهات التي مرَّ بها النحو العربي هي:

١ ـ الاتجاه التتابعي:

عُني هذا الاتجاه ببيان توحيد الأصل وإتمام البناء، حيث قام على التكاملية؛ لأن مفهوم التجديد عند قدامى النحويين يتجه نحو معالجة القضايا، فلا نجد الطور الثاني ينقض ما بُني في الطور الأول، بل يكمل في نسق تنظيمي مستمر حتى وصل إلى مرحلة الاكتمال، ثم انتقاله من الطور الفردي إلى طور المؤسسات.

فـ (الكتاب) لسيبويه يمثل مرحلة تاريخية، و(المقتضب) للمبرد يُمثل مرحلة الإيضاح والتقريب والتحرير، و(الأصول) في النحو لابن السراج يمثل الترتيب المنهجي، وعلى نفس المنهجية سار (المفصل) للزمخشري.

٢ ـ الاتجاه الاستقلالي:

بدأت بذور هذا المنهج عند ابن الطراوة، من نحاة الأندلس في مسائل عامة منها:

أ ـ نفوره من التقديرات.

ب ـ نقد الأمثلة المصنوعة.

ج ـ إبطال بعض العلل النحوية.

د ـ إعادة النظر في قضايا الدرس النحوي.

فاستقلالية الرأي في القضايا النحوية علامة خروج عن المنظومة التي سار فيها التطور النحوي في منهجه التتابعي، وسار على منهجه تلميذه السهيلي، ومن المعلوم أن هذه الجرأة في الخروج على منهجية النحاة التتابعية قد وُجد صداها بصورة متكاملة عند ابن مضاء القرطبي.

٣ ـ اتجاه الفصل التاريخي:

تبنَّى أصحاب هذا الاتجاه مشروع القطيعة مع الموروث في منهجيات مختلفة متخذة من نقد التراث النحوي هدفاً لهدم أصوله النظرية، وهي لم تكتف بالقراءة الداخلية للتراث، بل استمدت أسسها من قراءة خارجية حفزت أصحابها على نقض الثوابت، وسلكوا منهجاً جديداً ـ لتفكيك الماضي، ويمثل ذلك كتاب (إحياء النحو) فهو أول مقارنة نقدية شاملة للتراث النحوي، وهو لذلك منهج أساسي في تاريخ التفكير اللغُوي الحديث بالنظر إلى من سبقه، وخاصة بالنظر إلى من لحق به من الباحثين الذين يرددون الكثير من أهدافه، فمؤلفه إبراهيم مصطفى، ومن تأثر به من نقاد النحو العربي في العصر الحديث يرون أن القواعد سابقة على الاستعمال فسُلطت قسراً عليه، وما علموا أن هذه الأصول التي نقدوا فيها النحاة تنظم نقاشهم وتضمن وحدة صناعتهم، وأن العوامل ذات أثر كبير في ترتيب المادة اللغوية الموصوفة، التي تحافظ على استمرارها، وبها يدرك الغائب ما قصده الشاهد، وليس من سلطان النحاة، كما توهم إبراهيم مصطفى وإبراهيم أنيس ومن تأثر بهما.

وبنظرة المجددين إلى جهد النحاة لم يفرقوا بين ما يفرضه الأفراد، وما تفرضه طبيعة الاستعمال الجمعيّ للأمة من خلال استقراء لغتها.

منطلقات التجديد النحوي عند المحدثين

تجاوز عوامل التجديد النحوي في العصر الحديث يعيق فهمها ويخرجها عن سياقاتها الإجرائية، ولعل أبرز تلك العوامل التحول التاريخي للمجتمع حيث تولد عنه تطورات وتقلبات فكرية واقتصادية وسياسة ارتبط بها التجديد النحوي في تنكره للوضع التقليدي باعتباره عتبة معيقة للتقدم الثقافي ونشد الحل في الانحياز لإنجازات مضادة يرى فيها حلاً لأزمة العصر دون الالتفات إلى الدواعي الحقيقية، ومحاولة تقديم الإجابة للخروج منها، وترتب على تلك الرؤية اختلال في المقاصد وفصل الحاضر عن الماضي، وفق منظومات خارجة عن محيطه تحت سيطرة قاعدة البحث الآتية، ومحاولة ملائمة التراث لدواعي اجتماعية وما يفرضه الواقع ومرد ذلك هو الخلط بين مقتضيات البحوث النظرية والبحوث التطبيقية يتمثل ذلك في اصطناع صعوبة فهم اللغة في مادتها المتكلمة ومادتها الواصفة وتغيب العصور الواضح لمقتضيات الواقع وما عليه المناخ الفكري من أمور تستدعي الوقوف وشرح المعوقات والأسباب.

عوامل دعوات التجديد اللغوي ومقاصدها

لدعوات التجديد عوامل هيأت لظهورها، وتجاوزها (العوامل) يُعد عائقاً لفهم شروطها ويخرجها عن سياقاتها الإجرائية، ولعل من أبرز تلك العوامل التحول التاريخي للمجتمع، والوقوف به عند نقطة التقاء أطلق عليها نقطة الصفر وإقامة حد بين عهدين لم يبق ما يسوغ اتصالهما[١]، ومن المعقول أن دعوات التجديد هي نتاج لتطورات وتقلبات فكرية؛ كآثار عصر النهضة، والتجديد الديني وعصر التنوير، وهيمنة العقل المجرد.

ومرحلة الوضعية المنطقية والفلسفة الوجودية، والتغيرات الاجتماعية والتيارات المختلفة والتحولات السياسية، كل ذلك ألقى بظلاله على الجانب اللغوي خصوصاً.

فالتجديد اللغوي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمقومات الفكرية والعقائدية والمعرفية، ودائماً ترافق التغيرات العميقة في البيئية الاجتماعية تغيرات مهمة في المجال الفكري والأيديولوجي، وتلعب دوراً مهماً في تجديد حياة المجتمع[٢] ورفض الوضع السائد والانحياز الى التغريب من الناحية المنهجية.

ومرد ذلك إلى:

- الاضطراب في الوضع الحضاري.

---

(١) صدمة الحداثة، أدونيس، الثابت والمتحول (ص٧٧)، نقلاً عن مقدمة الديوان.

(٢) ينظر: المدخل إلى الآداب الأوروبية، فؤاد المرعي (ص١٧٧).

- وتعتيم الأفق السياسي والفكري.

- غياب الصورة المتكاملة للجذور التاريخية ومددها التراثي.

لهذا الأسباب لجأ رواد التجديد إلى نموذج حضاري ماثل له من القوة والهيمنة على مقدرات الشعوب حضور ومنشأ الانخراط في النموذج الحضاري هو المقارنة بين الحضارتين، واستشعار التناقض بينهما أدى إلى شيوع التخبط والاضطراب في أفكار جيل النهضة، والقلق في مقولاتهم ومفاهيمهم مما يصعب على الباحث أن يحدد وجهة بعينها تكون محور التفكير الجيل التجديد.

«لأن الحس المشهود يؤكد بأن صاحب الفكر غالباً ما يتخير المداخل التي ينفذ بها إلى غرض فكرته بالصورة التي تحتمل أوجهاً عدة في اللحظات التي يكون فيه الواقع بالغ التعقيد»[١].

فماذا يطلق على مخرجات نهضتنا؟ أتجديد أم تأسيس يرتكز على المشتركات؟

إذا كان تجديداً فينبغي أن يكون إعادة عرض، ولكن الذي نراه في التجديد «لم يكن يدل على إحياء القيم الإسلامية الأصلية للبناء عليها ونقض ما علق بها من ضلالات القرون والاستجابة الإيجابية القوية للتحدي الأجنبي يرفض هيمنة، وحفظ الفواصل معه، ثم مسابقته في ميادين تفوقه التقنية والعملية وإنما تحول اصطلاح التجديد إلى إفادة معنى التعايش مع التفوق الغربي».

(١) جذور الانحراف، جمال سلطان (ص٦٦).

دواعي التجديد

ربط التجديد بحاجة الحياة الحضارية، والسياسة والاجتماعية التي عاقتها الأساليب اللغوية وحالت دون مسايرة متطلبات العصر مقصد لحل أزمة العصر، هكذا زعموا، ولم يلتفتوا إلى الدواعي الحقيقية ومحاولة معالجتها وتوجه التجديد إلى الخروج على التاريخي حتى يحصل التمكن من اختلاف المقاصد، وفصل الحاضر عن الماضي كونه مرحلة تاريخية شارفت على نهايتها لكي تبدأ المرحلة التالية لها، في حالة خلط بين مقتضيات البحوث النظرية والبحوث التطبيقية يتبين ذلك من حيث غُيب التصور الواضح لمقتضيات الواقع وما عليه المناخ الفكري من أمور تستدعي الوقوف وشرح المقومات والأسباب منها:

١ ـ أغراض سياسية:

إن توسع الإمبراطورية الإسلامية أدى إلى التربص بها، وبذل ما يكون سبباً في إطاحتها، وكانت الوسيلة الوحيدة لتفكيكها ما يُكَوِّن فكرها (اللغة) ولذلك أثاروا البلبلة للوصول إلى الفصل بين اللغة والسلطة ليحدثوا تفكيكاً لأبناء بعده؛ لأن اللغة «هي الأساس في شعور الجماعة بانتماء بعضهم إلى بعض واشتراكهم في نفس الذكريات سواء كانت تاريخية او ثقافية»[١].

(١) اللغة بين القومية والعربية، إبراهيم أنيس (ص١٠١).

وهي أغلى ما تملكه الأمة يقول هردر: «وهل لشعب ما حتى لو كان شعباً جاهلاً متخلفاً ثروة أثمن من لغة أجداده؟».

في تلك اللغة تكمن كل ذخائره، الفكر، والتقاليد والتاريخ، والفلسفة والدين، وفيها ينبض قلب الشعب، ويتحرك روحة وأن من ينتزع من مثل هذا الشعب لغته أو يقصر في احترامها يحرمه من ثروته الوحيدة التي لا تعرف البلى، والتي تنتقل من الآباء إلى الأبناء، وعلى مرّ الأجيال والعصور[١].

وقد استعمل التخطيط اللغوي بقصد التفريق بين أبناء الأمة الواحدة حيث اختيرت اللغة لتسديد سهام التفكيك، فقد عاملها الأوروبيون بطريقتين مختلفتين لتحقيق غرضين مختلفين، غرض التوحيد وغرض التفريق، فهم من أجل تفريق الأمة الإسلامية إلى أمم وقوميات يسهل التعامل معها مفردة، ودحرها فكرياً وعسكرياً، شجعوا للأتراك من خلال الجمعية التي تأسست في باريس أولاً باسم (الاتحاد والترقي) أو (تركيب القناة)... على الاعتزاز بقوميتهم وتعميم لغتهم وفرضهما على القوميات الأخرى فيما عرف بساسة التتريك التي طبقوها عندما استولوا على الحكم... ولكنهم في الوقت نفسه ومن أجل توحيد العرب ضد الأتراك على أساس قوميتهم العربية عملوا مع الموالين لهم... على تشجيع اللغة العربية»[٢].

في المؤتمر الذي عقد في باريس عام ١٩١٣م هذا المؤتمر شجعته فرنسا... وكان من قرارته: أن اللغة العربية يجب أن تكون معتبرة في مجلس النواب العثماني، ويجب أن يقرر هذا المجلس كون اللغة العربية لغة رسمية في الولايات العربية.

٢ ـ أهداف استعمارية:

حاول المستعمر «أن يفصل الشعوب العربية الإسلامية عن ماضيها

---

(١) السابق (ص١٠٧).

(٢) عصر النهضة بين الحقيقة والوهم (١/ ٩٨).

محاولاً إقناعه بأنها قاصرة عن إنتاج ثقافة حاضراً أو مستقبلاً»[1] من خلال محاولة المستعمر تحطيم نفوس رعاياه من خلال تشويه الثقافة والحط من شأنها، رأى أن تقطيع أوصال العرب المسلمين لا يمكن أن يتم ما دام هناك (لغة واحدة) يتكلمها العرب.. ومادام هناك (حرف عربي) يربط حاضر المسلمين بتراثهم الماضي فإذا حمل المبشرون والمستعمرون العرب على الكتابة باللغة العامية أصبح لكل قطر عربي لغة خاصة بها ولغات متعددة، ثم إذا هم استطاعوا أن يحملوا المسلمين عن التخلي عن الحرف العربي، وإحلال اللاتيني مكانه انقطعت صلة العرب تماماً بأدبهم القديم، وبالمؤلفات الدينية واللغوية والأدبية والتاريخية والفكرية، حينئذ يصبح العرب (وحدات) لغوية فكرية غير متعاونة ثم تتنافر هذه الوحدات مع الزمن فيسهل إخضاعها بجهد أيسر من الجهد الذي تحتاج إليه هذه الغاية[2].

٣ ـ تنظيم التعليم في سياسة الاستعمار:

أسس المستعمر معاهد لتعليم أبناء المستعمرون، ولكن في ظل سياسته التعليمية السلبية وهي تقليل المتعلمين، وكان تعليمه لهم بحسب ما تقتضيه حاجته وفق غرضين أساسيين:

الأول: استخدامهم في مصالح الحكومة المستعمرة.

الثاني: أن يقترن الفتح السياسي بفتح معنوي، وذلك بالعمل على تحبيب الدولة المستعمرة وللمحافظة على خططه لإبعاد الأمة عن مقومات حياتها الفكرية، اتبع الخطط الآتية:

١ ـ حظروا التعليم بالعربية في غير الكتاتيب.

٢ ـ سعوا إلى نشر لغتهم بين الناس بكل الوسائط الممكنة.

---

(١) ينظر: الأعمال القومية ـ محاضرات في نشوء الفكرة القومية (ص١٣٩).

(٢) التبشير والاستعمار، مصطفى خالدي وعمر فروخ (ص٢١٨).

٣ ـ وضعوا الخطط والمناهج اللازمة لتعليم الأطفال والشبان تعليماً ينشئ في نفوسهم حبّاً قويّاً نحو المستعمر[١].

٤ ـ التعليم من غير تثقيف «قال رجال الاستعمار: يجب أن نعلم أولاد المستعمرات من غير أن نثقفهم، يجب علينا أن نعلمهم تعليماً يجعلهم آلات صالحة في المعامل والمتاجر والحقول من غير أن نوسع آفاق أنظارهم وأفكارهم إلى ما وراء الأعمال المطلوبة منهم»[٢].

لقد فكّر المستعمرون أن اللغة العربية التي تعيل البلاد العربية بعضها ببعض، وهي التي تنقل الأفكار والنزعات من قطر الى آخر، فإذا توقفت حركة نشر اللغة العربية في البلاد العربية وقامت فيها ـ بعكس ذلك حركة جديدة ترمي إلى إنعاش وتدعيم اللغات العامية لا بد من أن يصبح بعد مدة كل قطر من الأقطار العربية ذا لغة خاصة به فيزول بذلك خطر انتشار فكرة الاستقلال كما ينتقض احتمال قيام فكرة الاتحاد بين مختلف الأقطار العربية، وقد وجدت هذه الفكرة قبولاً حسناً في المحافل الإنجليزية والفرنسية على حدٍّ سواء، وأخذ القوم يتحمسون لها ويبثون الدعاية للغات في كل البلاد العربية. . . ومما زاد في قوة هذه الدعاية أنها استطاعت أن تتقنع بقناع خداع هو فكرة نشر التعليم بين طبقات الشعب.

قالوا: لا بد من نشر التعليم بين جميع أبناء الشعب، والشعب لا يعرف شيئاً عن اللغة الفصحى، فلماذا لا نكف عن محاولة تعليمه باللغة الفصحى؟

لماذا لا نعمد إلى تعليمه باللغة العامية؟

لماذا نضيّع على أبناء الشعب أوقاتاً ثمينة؟

لماذا لا نوفر عليه كثيراً من الجهود والمسافة؟

ولذلك وجدت فكرة اللغة العامية بعض الأنصار مع أنها وليدة الاستعمار[٣].

---

(١) الأعمال القومية، ساطع الحصري، أحاديث في التربية (ص٨٦ ـ ٨٨).

(٢) السابق.

(٣) ينظر: الأعمال القومية ـ محاضرات ومقالات (ص٩٠).

وبعد أن تسيبوا في جهل الشعب حتى فصلوه عن تراثه بدؤوا يهتمون بتعليمه لكي يتنكر لتراثه وحدن الانفصام بين اللغة ونظامها الموحد، وهذا ما هدف إليه المستعمر؛ لأنه هو المتسبب في إسقاط حلقة من حلقات تاريخ الأمة.

وكان لهذا الهدف صداه، من ذلك اقتراح المقتطف أن تكتب العلوم باللغة التي يتكلمها الناس.

اقترح ولمر: لغة القاهرة وقواعدها، واقترح اتخاذها لغة للعلم السير وليم، ولكوكس: نادى بهجر اللغة العربية واتخاذ اللغة المصرية بديلاً لها.

وجدت هذه الاقتراحات من انبرى لها ونادى بها (لويس عوض، وسلامة موسى، وسعيد عقل).

تراجع تكتيكي

كانت موجة الدفاع ضد العامية قوية؛ فاستدعى ذلك التراجع التكتيكي بمحاولة زحزحة النحو بمزاحمته بالنظريات اللسانية، تولى ذلك المبتعثون تقليداً للمدارس التي ابتعثوا إليها، مع اختلاف في المنهج والتكوين مع عدم وضوح الرؤية حول صلة ما طرحوه والمناهج التي انتهجوها بواقع المجتمعات العربية، فليس بإمكانهم وضع الأسس ما كان دورهم متوقفاً على استيرادها. فالتجديد أنتجته ظروف تباعدت معطياتها عن معطيات البلاد العربية، كان في أصوله الغربية حركة احتجاج وثورة على وقع سائد، ومع ذلك فرض حصاراً أدبياً وثقافياً على الذهنية العربية نظراً كثيراً الى محاكاته.

تقليد (المشروع التغريبي)

توجه أصحاب التجديد اللغوي إلى هدم مرتكزات اللغة وما هدمت مرتكزاته يستحيل إمكانية بنائه، فكيف يتم لهم ذلك؟

لا طريق إلا القراءة الخارجية ومحاكة التراث اللغوي على ضوئها بغية إصلاحه، وإعادة النظر فيه أصبحت ضرورة ملحة، ومهمة أساسية من مقتضيات عصرنا ومستلزمات نهضتنا، وذهبوا في هذا النقد مذاهب شتى وتباينوا في تشخيص هذه العيوب وتعيين طرق الإصلاح تبايناً يجعل الباحث يتساءل عن قيمة الأسس التي اعتمدوها ومدى سلامتها.

وسبب هذا التباين اتصاف تلك للممارسة التجديدية بـ[١]:

١ ـ قلة التنظير للممارسة العلمية.

٢ ـ عدم وعي الباحث (المجدد) بالمسلَّمات التي ينطلق منها وعدم تفكره فيما يقتضيه التسليم بها من مستلزمات، ونتائج فرعية[٢]. لأن لكل تنظير سياقاً فلسفياً وسياقاً إجرائياً وتجريد النظرية من سياقها الفلسفي يستدعي تجريده من سياقها الإجرائي، وتوظيفها بسياقها الفلسفي يستدعي إجراءها، سياقها الإجرائي وهذا ما لم يتنبه له المجددون حينما خلطوا بين التنظير والتطبيق، وكانت نتيجة ذلك اختلاف اتجاهات تحليل التراكيب **واتجاهات تجديد النحو:**

(١) المنوال النحوي العربي، عز الدين مجدوب (ص١٢).

(٢) السابق.

١ ـ الاتجاه الإحيائي:

حاول أصحاب هذا الاتجاه البحث عن البديل من التراث بالاستناد إلى الكليات وفق أصول تفسيره إجمالية من خلال توجيه نقد لمعطيات النحو وإلغاء أبوابه وتفصيلاته وقضاياه المفسرة لوظائفه أهمها قضية العامل، وسار أصحاب هذا الاتجاه في محاولة تحديد المعاني الوظيفية للحركات الإعرابية في طرق شتى ونزعات متباينة. وسأجمل الحديث عن هذا الاتجاه في النقاط التالية:

الهدف من التجديد:

يرى المجددون الإحيائيون أن النحو اتصف بالجمود وعدم التطور وانقطاع الإبداع، والغموض والاستبهام؛ لأن قواعده سُيرت دون عرضها على النصوص، وسعوا إلى تقليل القواعد وانتقاء الشواهد.

ـ النحو معنى ووظيفة:

يرى المجددون أن النحو خرج عن وظيفته، وانحاز إلى جانب من جوانب اللغة وهو علم الإعراب، وتبيّن للباحث أنه جاء اعتراضهم بما اهتم به النحو، وهو من صميم وظيفته، فتحديد الكلمة داخل التركيب يتم عن طريق إعرابها، فالنحاة لم يهملوا الوظيفة النحوية التي يراها المجددون؛ لأن الضوابط النحوية مفسرة لائتلاف الكلام وتكوُّن الجمل، وتناسق العبارات، فالألفاظ الناقلة للفكر متناهية، أما المعاني فليست متناهية، وقد يتناول تركيب لغوي غير معنى إذا لم يحدَّد بنظام لغوي صارم يوجه التركيب لمعنى مقصود، وتكفل بذلك كله النحو.

ـ الحركة الإعرابية والمعنى:

العلامة الإعرابية تجتلب لتفسير اختلاف التراكيب في الأسماء والأفعال، وقد فسرت الحركة الإعرابية تفسيراً إجرائياً مبنياً على استقراء الاستخدام الجمعي للغة، وقيام رابطة وثيقة بين الحركة واختلاف المعنى، فقد يتغير معنى اللفظ لتغير حركته، في تركيب ما.

- **الوظائف النحوية:**

من خلال النقد الموجه ونقض معطيات النحو العربي وإلغاء أبوابه وتفصيلاته وقضاياه المفسرة لوظائفه يتوصل المجددون إلى وضع كليات للوظائف النحوية وإلغاء التفصيلات التي عُني بها النحو العربي، وساروا في محاولة تحديد وظائف الحركات الإعرابية في طرق شتى ونزعات متباينة؛ لأنهم توقعوا أن النتاج الفكري متوقف على صُنع المبادئ وفرضها على مستعملي اللغة، وقد حاولت الدراسة أن تجمع الأفكار التجديدية، وتوصلت إلى أنهم أرادوا حصر الوظائف النحوية على النحو التالي:

باب المرفوعات:

حصرت المرفوعات في الأصول التالية:

١ - الضمة علم الإسناد ودليل على أن الكلمة المرفوعة يُراد أن يسند إليها ويتحدث عنها.

٢ - العمدة الذي لا يقوم الكلام بدونه.

٣ - لا تعتمد الكلمة في تحديد معناها على العلامة الإعرابية، بل على موقعها في التركيب (تحليلية شكلية).

٤ - العلامة ليست تفسيراً لمعنى، وترجع الناحية التفسيرية للفظ على حسب الموقعية لا الحركة الإعرابية، ولا بأس أن يأخذ الموقع غير حركة.

٥ - كل اسم وقع في دائرة الرفع مخبر عنه وما أسند إليه خبر قُدم أو أُخر على حسب إرادة المتكلم.

٦ - خضوع العلامات لأطوار الفعالية (نظرية الفعالية) تقول: العمدة للمرفوعات كافة.

٧ - نظرية مراتب الإعراب وأحواله (العمدة مرتبة المرفوعات).

٨ - ترجع الناحية التفسيرية للفظ على حسب الموقعية.

٩ - اقتراح المخبر عنه والخبر.

١٠ ـ وسائل النهوض باللغة العربية يعني ذلك اختصار النحو وإدماج مواده الواحدة في الأخرى.

وبعد دراسة هذه الأصول والتطبيق عليها تبيَّن لي عدم استيفاء الأصول الإحيائية لشروط النظرية، وأثبت أن أصول الصناعة النحوية التقليدية عملية تفسيرية للأحكام التركيبية المستعملة، ولذلك اقتضت الشمول والموافقة لما استقام نظمه من الكلام، وعدم اشتمال الأصل لعناصر تحقق سلامة المبنى المؤدية لصحة سلامة المعنى يحقق عجزه والأخذ به ضرب من المغالطة والهذيان، والمتأمل في الأصول التجديدية الإحيائية يجدها قاصرة عن استيعاب التفصيلات التي عالجها النحو التقليدي المحققة لسلامة المعنى، والمتتبع لهذه الأصول يجد الآتي:

١ ـ الضمة علم الإسناد:

من المعلوم أن قضية الإسناد كلية جامعة قام عليها النظام النحوي، وهي شاملة لأنواع الفاعل، إلا أن أصحاب هذا الرأي اقتصروا على جزء من وظيفتها فلا يدخل في الإسناد إلا ما كان علامته الضمة، وأخرجوا ما لم تظهر عليه الضمة، وهو في حكم الإسناد، فهذا الأصل قاصر عن اشتمال أنواع الفاعل، فضلاً عن المبتدأ والخبر من المرفوعات، وبهذا وضح خلله.

٢ ـ قانون الفعالية:

الحركة الإعرابية أثر يجلبه اللفظ ليؤثر في لفظ آخر، ظاهراً كان هذا الأثر أو مقدراً، وهذا القانون يعطي تفسيراً اختيارياً وفقاً للترتيب التنازلي ليحقق رغبة المتكلم في التعبير عن الفعاليات المختلفة، فما ظهرت عليه الضمة حققت رغبة المتكلم في قوة الفاعلية، وخُصت بـ(العمدة) من الكلام، ويهمل ما كان عمدة، ولم تظهر عليه الضمة، والرابط بين الحركة الإعرابية والفاعلية أمر ذهني يحتاج إلى برهان. إذاً فهذا القانون ينقصه الشمول، والاطراد، والقدرة على التفسير.

٣ ـ نظرية مراتب الإعراب:

أعلى المراتب في الوظائف النحوية مرتبة الرفع، فعلى المتكلم أن ينظر لمكانة الكلمة ومرتبتها لا للوظيفة التي يحددها التركيب، فالعمدة ما ارتفعت مكانته، وعلامته الضمة، وهي علامة الرفع الجهة الجامعة التي تعني أن الاسم في المكان الرفيع، وما لم تظهر عليه الضمة، والكلام لا يقوم بدونه، ولا يكون المعنى إلا بوجوده فلا يطرد في هذه النظرية.

أما المرفوع فإذا كان المسند والمسند إليه اسمين تجرد من الزمن فهو الجملة الاسمية، أما ما كان المسند فيه فعلاً فتقديمه وتأخيره سواء؛ لأن القصد إلى الإسناد المقيد بزمن.

٤ ـ الطريقة التحليلية الشكلية:

مرونة العربية أعطت حرية انتقال الموضع إذا أمن اللبس في بعض تراكيبها التي لا تشكل جزءاً مما ارتبطت به كالمبتدأ، والمفعول به فالترتيب في جملها ليس ملزماً في حدود ما تقتضيه أصول الصناعة، أما الفاعل مع فعله فظاهرة التلازم حتمية فموضع الفاعل بعد فعله؛ لأنهما كالكلمة الواحدة يترتب على تقديم عجزها على صدرها تغيير للمعنى المقصود منها، فالتركيب الاسمي في الجملة الفعلية تقديمه وتأخيره ليس لمجرد اختلاف الموضع، بل اختلاف المفهوم من التركيب الجملي بين (محمد قام) و(قام محمد).

٥ ـ المنهج الوصفي الواقعي:

الفكر لا تستوعبه القوالب اللفظية المجردة، وحرية اللغة تكفلت بإظهار المعاني

المستوحاة من تراكيبها، فتقديم لفظ في التركيب يحمل مدلولاً غير ما يحمله المتأخر، والواقعية لا تعطى ما يدور في ذهن المستعمل للنظام اللُّغوي، ولا تبني منهجاً يُسار عليه، فالمستعمل يذكر حيث يتطلب الذكر، ويحذف اعتماداً على إدراك المخاطب للمحذوف ذهناً، وهذا ما اضطرب فيه المنهج الوصفي الواقعي، ولم يتحمل تفسيره فبادر بتقسيمه للجمل إلى إسنادية وغير إسنادية.

ورأى الباحث أن الأصول التجديدة لا تفرق بين ركني التركيب الفعلي والاسمي؛ لأن مركزية الركن الثاني من مكونات التركيب الفعلي التالية، أما مركزية الركن الأول من مكونات التركيب الاسمي متقدمة، وبعكس مركزية المكون الفعلي ينقلب التكوين الفعلي إلى تكوين اسمي، وللإبقاء على التركيب الفعلي لا بد من المحافظة على مركزية كل ركن من أركانه.

بهذا يتضح عدم صلاحية الأصول التجديدية لافتقارها لأهم عناصر تكوين النظرية العلمية؛ لأنها اعتمدت على دمج الأبواب، والاستعمال اللُغوي يقتضي تفريعات وتقسيمات لكل باب نحوي؛ لأن كل تركيب ما هو إلا صورة عمّا في ذهن المتكلم من معنى، وعليه فإن استقرار النظام النحوي لم يكن عفوياً، وإنما وضعت أحكامه وفق منهجية نُظم سلامة النطق والمعنى، أما المجددون فقد أطلقوا أحكامهم، ووضعوا أصولهم غير عابئين بأصل التركيب، ولم يتنبهوا إلى أن الاسم لفظ يدل على معنى بذاته يقوم في ذهن السامع تصوره وتصور معناه، وفي منظومة المرفوعات تحدد وظيفة الاسم من خلال مركزيته في التركيب وارتباطها بالمعنى المقصود عند المتكلم والمتعلق بذهن السامع.

ولكن المجددين يرفضون التفريق بين المرفوعات، وهدفوا إلى دمج وضم الأبواب المتشعبة المعنى تحت باب واحد. كما توصلت الدراسة إلى أن المجددين لم يدركوا العلاقة بين المرفوعات، ولم يأخذوا في الاعتبار أن المركب الفعلي يشترك فيه المتكلم والمخاطب في الحكم، ويفترقان في معرفة المحكوم له، حيث يختص بها المتكلم، فإذا أفيد بها المخاطب اشتركا في الفائدة.

والمركب الاسمي يشترك طرفا الخطاب في الركن الأول منه (المحكوم عليه) ويفترقان في الحكم، حيث يختص به المتكلم ويجهله المخاطب، وبإفادة المتكلم عن المحكوم عليه تتم الفائدة بينهما.

المنصوبات:

حُصرت في الأصول التالية:

١ ـ الفتحة ليست بعلم إعراب.

٢ ـ رمز لضعف الفعالية.

٣ ـ النصب هو المرتبة الثانية من مراتب الإعراب.

٤ ـ المنصوب تكملة الخبر: حيث يكفي في النصب أن لا يكون الاسم متحدثاً عنه ولا خبراً له، ولا مجروراً، ولا وصفاً، ولا معطوفاً على مجرور أو مرفوع.

٥ ـ ما يؤدي وظيفة نحوية وما لا يؤديها.

توصلت الدراسة إلى أن أصول التجديد في المنصوبات تدور حول معنيين من الإعراب هما: الإسناد والإضافة، وإهمال ما عداهما، وعدم البحث عن أسبابه التفصيلية المحددة للمفهوم الذي من أجله نُصب الاسم، وبمعرفتها يكشف عن المعاني التي تترتب على معرفتها المفارقة بين منصوب ومنصوب، فليس كل المنصوبات على درجة واحدة حتى يُكتفى بضمها تحت مصطلح واحد كما يراه المجددون؛ لأن لكل منصوب في تركيب ما بُعداً دلالياً لا يكشفه المصطلح القائم على سطحية لفظية تشكلت في الفضلة والتكملة أو الخروج عن المتحدث عنه أو المضاف إليه، بل يكشف مفهوم المنصوب وجود تكاملية بين الأسس الضرورية لما استقام نظمه؛ وهي الحركة والترتيب، والمؤثر للحركة، فكل أثر لفظي ناتج عن مؤثر تركيبي يحدد الوظيفة النحوية المستنبطة من المعنى المقصود من التركيب، ويترتب على الوظيفة النحوية إصدار حكم. إذ لولا الوظائف النحوية لما فُرق بين منصوب ومنصوب في الحكم ولاختلطت المفاهيم، ومن أسباب ذلك عدم إدراك المجددين للارتباط الوثيق بين الضمة والفتحة، حيث سلك مصنفو النحو مسلكاً عجيباً، حيث بدأت مصنفاتهم بمكونات الكلام، وبيان ما يعرب وما يبنى ثم الدخول في نظام التراكيب، وقسمت التراكيب وفق حركات الإعراب: الضمة وما ينوب عنها، والفتحة وما ينوب عنها، والكسرة وما ينوب عنها، وباستعراض أصول الصناعة اللفظية وُجد تناسب بين المرفوع والمنصوب، حيث لا يمكن وجود منصوب إلا إثر مرفوع ـ باستثناء العوارض الناصبة

الداخلة على الجملة الاسمية - في الرتبة، فمركزية التركيب المشتمل على منصوب الرفع.

أبواب المنصوبات:

الاكتفاء بإطلاق الحكم مجرداً من الضوابط يؤدي خللاً في مجريات النظام اللُّغوي، فالقول بأن الفتحة ليست بعلم إعراب، وأن ما خرج عن الإسناد والإضافة يكون حتماً منصوباً، مردود لخلوه من الضوابط المفصلة والمبينة للغرض الذي من أجله يأتي الاسم منصوباً؛ لأن النصب وظيفة وضعت وضعاً واحداً لكثير غير محصور مستغرق لجميع ما يصلح له، فدلالة الحركات الإعرابية على مدلولاتها دلالة التزامية فحركة النصب تستدعي التركيب الملازم للمنصوب في الذهن، فعندما ترى الحركة بارزة يكفي للحكم باللزوم فيه تصور المتلازمين معاً، ويتضح من دلالة الحركة على الحكم مفهوم الموافقة بين الدال والمدلول، فالضمة تُفهم أن الحكم المقرر للفظ هو الرفع، وفيه ملمح ارتباط تركيبي، كذلك الفتحة أو ما في حكمها تشير إلى الحكم بالنصب مع وجود ملمح للربط بينها وبين ما يُلزم حدوثها، حيث يفهم من وجودها وجود تركيب إسنادي يستدعيها لاكتمال المعنى، والفروق بين المنصوبات توضح المعنى المقصود.

المجرورات:

حصرت في الأصول التالية:

١ - الكسرة علم الإضافة.

٢ - إضافة مباشرة وإضافة بواسطة.

٣ - الوسيط في المشاركة بالفعالية.

٤ - الدنو وهو علم الإضافة.

٥ - الاعتماد على الحسن اللُّغوي.

تبيَّن للباحث أن المجددين حملوا على القدماء تقسيمهم للظاهرة الإعرابية بناء على ما يقتضي ظهورها، ويرون أنهم لم يعنوا بتصويرها للمعاني

وتصرف العرب فيها، وكان من المفترض أن يقدموا توضيحاً للظاهرة يكون مُوَفِّقاً بين التفسير اللفظي والمعنى، والواضح من أصولهم أنها تهتم باللفظ دون المعنى، حيث إن الاكتفاء بإطلاق الكسرة علم الإضافة، وكل مجرور يكون مضافاً إليه، وتقسيمهم للإضافة بين المباشرة وغير المباشرة، وإطلاق مصطلح الوسيط على كل مجرور ووقوعها في أدنى مرتبة، وعدم خصوصية الإعراب بألفاظ معينة من اللغة، فهذا ضرب من التعميم لا يكشف عن المعاني التي تؤديها وظيفة المجرورات، وليس فيه مجال للإقناع بما تنطوي عليه من أسرار التراكيب التي ترد فيها؛ لأن للجر أبعاداً دلالية على النحو التالي:

١ ـ من حيث اللفظ والمعنى.

يتم ذلك بوجود ارتباط بين مفردات التركيب بحيث لا يتم المعنى إلا باكتمالها سواء كان ذلك بالأداة الظاهرة أم بالمقدرة. مثل قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴿٤﴾﴾ والخلق عباد الله.

٢ ـ من حيث اللفظ من دون المعنى.

مثل: ما قام من رجل.

٣ ـ من حيث الموقع من دون المعنى.

لا بد من أن تكون الإضافة إلى غير المضاف، وأما ما ظاهره إضافة الموصوف إلى صفته فمؤول أنه أضيف إلى صفة محذوفة، من ذلك: بقلة الحمقاء؛ إذ التقدير بقلة الحبة الحمقاء.

٤ ـ من حيث المعنى من دون اللفظ.

يحذف المضاف وينسى فيأخذ المضاف إليه حكمه، وإن بقي معناه، من ذلك ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾؛ أي: اسأل أهل القرية.

٥ ـ من حيث الحكم من دون اللفظ.

مثل إضافة أسماء الزمان لما لا يحتمل الكسرة: أتيتك زمن زيدٌ أميرٌ، وأتيتك يوم قام زيد.

وهذا ما اعتنى به النحو العربي في تبويبه وتفصيلاته.

٢ ـ الاتجاه الثاني: الاتجاه الألسني الرافض لمعطيات النحو العربي:

وفيها النقاط التالية:

١ ـ الألسنية فككت النظام النحوي وأعادت بناءه على إسقاطات خارجية عن طبيعة اللغة في مبادئ النماذج الركنية، والتوليدية والتحويلية، وكتل لغوية، وسمات ذاتية وفرضية التركيب الأساسي الفلمورية.

٢ ـ الرفض لمعطيات النحو: هدم الأسس التي أقام النحو عليها بناءه، وأنكر أن تكون الحركات دوال على معان، ولا تخضع اللغة للقيود.

٣ ـ بيَّن الباحث أن الألسنية والرفض لمعطيات النحو العربي تمرد على الموروث واعتباره مرحلة تاريخية تجاوزها الزمن، والبديل عند الألسنية النظريات الغربية.

أما الرافض لمعطيات النحو، فقد عجز عن إقامة منظومة جديدة.

وفيه النقاط التالية:

التحليل الشكلي: أهم مبادئه:

١ ـ الأنموذج الركني: يندرج تحت هذا الأنموذج التحليل إلى المؤلفات المباشرة.

٢ ـ مؤلفات الجملة: جملة ركن إسناد + ركن التكملة ركن الإسناد ركن فعلي + ركن اسمي+ ركن اسمي+ ركن حرفي ركن التكملة: ركن حرفي لا يرتبط بصورة مباشرة بالفعل، وإنما تعود مباشرته إلى الجملة مجتمعة.

٣ ـ الركن الفعلي: زمن + فعل.

٤ ـ الركن الاسمي: يُجرد التراكيب من وظائفها ويقوم بوصف مؤلفاتها وتقسيمها إلى فئات كلامية، ويكتفى بوصف الجملة الاسمية.

٥ ـ ترتيب المؤلفات الكلامية.

٦ ـ القواعد الركنية.

٧ ـ الأنموذج التوليدي والتحويلي.

٨ ـ الكتل اللغوية.

٩ ـ السمات الذاتية.

والهدف من إيجاد التحليل الشكلي:

١ ـ تقليل عدد المكونات اللغوية.

٢ ـ تقليل عدد القوانين الباطنية التحويلية.

٣ ـ دمج القوانين مما يجعل القواعد أبسط وأشمل.

ولا يخفى على الباحث مدى التلازم بين الشكل والمضمون في الوظائف النحوية؛ لأن الجملة العربية تسير وفق قطبين متجاذبين في ظاهرة تلازمية بين اللفظ والمعنى، ولا تخضع لما أسقط عليها، وكان خارجاً عن طبيعتها، ولذلك جاء نظامها مستنتجاً من صميم المستعمل منها، فلم يقف وصفها عند الأبعاد الشكلية لتراكيبها، بل ضم إلى ذلك ما دق من أسرارها بخلاف التحليل الشكلي المُستمد عناصره الأول من الحس، والتجربة، والوقوف عند الوصف البنياني.

فتوزيع الجملة إلى مؤلفات كلامية قاصر عن تفسير ما اشتمل عليه التركيب من وظائف كاشفة للمعنى، وخارج عما ارتضته طبيعة اللغة نظاماً لها؛ لأن لكل لغة معطيات لتفسير معنى التراكيب، وإخضاع اللغة للعملية الكيميائية والنتائج الفيزيائية أمر لا يتناسب واللغة العربية، حيث يتم التعامل فيها من خلال ما تطرحه من جمل كلامية، أما تتبع أوصاف التراكيب الباطنية لكل تراكيب ظاهرة فهو لا يخدم المستعمل للغة من حيث إفادة المعنى المقصود، والذي أدى إلى التناقض لواضعي الفرضيات التحويلية هو أن العربية غير خاضعة لما تخضع له العلوم التطبيقية والتجريبية، ولذلك جاءت القواعد الركنية أجساداً بلا روح، حيث أهملت في ضوئها الوظائف المحددة لخصوصية كل تركيب والمنبئة عن المعاني المقصودة، وإنما هي متوقفة على

الوصف البنياني، ومن المعلوم أن جمل اللغة العربية يرتبط بعضها ببعض بصورة وثيقة، لا يمكن لهذه القواعد تبيان الصلة القائمة بينها، حيث اكتفى الألسنيون ببيان أن الجملية تمر ببُنيتين هما: العميقة والسطحية وفق المكون التوليدي والتحويلي، اختلافاً في البنية والمعنى واحد، وتجاهلوا أن كل جملة في العربية مرتبطة بمعنى خاص بها، وفي ضوئه تتحدد وظائف كلماتها، ولذلك تجد وراء كل تركيب مغزى يقصده المتكلم.

النمط الأحادي:

- فاعل + مفعول + مفعول به مباشر+ مالك + فضلة + ملحق.
- فعل + فاعل + مفعول + ص.
- فاعل + مفعول + حرف جر + مفعول به + ملحق.
- منادى + مبتدأ + أداة صدر + محور + بؤرة + فعل + فاعل + مفعول + صفة + ذيل.
- منادى + مبتدأ + أداة صدر + فاعل + م ص، م س، م ح، م ظ + مفعول + صفة + ذيل.
- منادى + مبتدأ + صدر + محور + رابط + فا + م ص، م س، م ح، م ظ + مف + صفة + ذيل.
- فرضية التركيب الأساسي من خلال النظرية الفلمورية.

بعد التحليل واختبار وظائف النمط الأحادي كشفت الدراسة أن هذا النمط يلغي الجمل الاسمية وما اختصت به العربية عن غيرها، وإخضاعها لنظام غيرها تعسف مسقط على نظامها، وبالتالي سيؤدي إلى إسقاط المستعمل وما استودعته نصوصها، وللخروج بالعربية عن مألوفها النظامي تجلت أهداف الألسنين في الأمور التالية:

١ ـ إلغاء التقسيم الثنائي للجملة العربية.

٢ ـ تقسيم الفضلات إلى قسمين.

٣ ـ شرطية التوافق بين المحمول وموضوعاته.

٤ ـ اختصار الوظائف النحوية إلى:

أ ـ تركيبة، ب ـ أدوار وظيفية، ج ـ تداولية.

٥ ـ تطبيق فرضية التركيب الأساسي (الفلمورية).

٦ ـ إلغاء الحالات التفسيرية لوظائف العربية.

٧ ـ اختصار الحالات التجريدية.

ولذلك فالألسنة ما هي إلا دراسة للغة دراسة أفقية ومجردة من الدراسة الرأسية والاستعمال اللُّغوي خاضع للنوعين؛ لأنه لا يغني أحدهما عن الآخر.

المنهج الوصفي:

يعتمد هذا المنهج على المادة اللغوية المنطوقة وقطع الصلة بين اللغة الموصوفة والقواعد التقليدية القديمة.

٣ ـ الاتجاه التعليمي:

وفيه المباحث التالية:

ـ اصطناع صعوبة تعلم قواعد اللغة العربية:

بيَّنت الدراسة أن الهدف الحقيقي وراء دعوات التجديد في الاتجاه التعليمي ليس مقصوداً لذاته، بل وسيلة، والغاية التمرد على التاريخ والوصول إلى (اللا تاريخ) تاريخية شارفت على نهايتها لكي نبدأ المرحلة التالية لها، وهي الوصول إلى المرحلة العقلية كما فعلت مركزية النهضة الحديثة (أوروبا).

تصنيف النحو:

اتخذ أصحاب الاتجاه التعليمي التسهيل مطية لخدمة أغراضهم ومقاصدهم لعلمهم الأكيد أن الأرض الخصبة لاستنبات المشكلات الفكرية هي التعليم، حيث حاول أن يبدأ التفكيك ثم إعادة البناء، وهو اتجاه أخطر على الأمة من الأسلحة الفتاكة، حيث أقيم تصنيف النحو على أساس (منهج تفكيكي بنيوي) في استجابته لما يفرضه التعليم المدني من محاولة الفصل بين المتلازمات في حياة الأمة، وكان الغرض الثورة على كل قديم في منهجية

تعلن القطيعة بين الأجيال وتأريخها وتستهدف الأمور التالية:

أولاً: إلغاء القضايا التفسيرية التي بها تحفظ اللغة في نظامها ومنها العامل.

ثانياً: إلغاء التقسيم الثنائي للجملة وإقامة نظام أحادي يلغي تسمية الجملة بحسب صدرها.

ثالثاً: عدم الاهتمام بالتفصيلات التي عُني بها النحو العربي.

رابعاً: الثورة على البناء النحوي الذي تشكل وفق تفكير عقلي موافق للاستعمال[١].

---

(١) لمزيد من متابعة هذه الاتجاهات ومناقشتها بالأدلة والأمثلة التوضيحية يُرجى الاطلاع على: كتاب الباحث بعنوان: اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين.



خاتمة

هذه اضاءة حول قضية تُعد من أبرز القضايا في الدراسات اللغوية في العصر الحديث وهي ثورة، وانعطاف في تاريخ الدرس اللغوي العربي تسمت بالتجديد وكان الباعث لها أمور أهمها:

- فَقْدُ الثقة عند المنظرين في المرجعية العلمية، وحاولوا التماسها عند الآخر، معتمدين على نموذجه وفق مناهجه وسياقاتها وما يفرضه مناخها الفكري آخذين في الاعتبار أنه لا بناء إلا بعد هدم بطرق شتى أنجحها مبدأ الإلغاء حيث اتخذ طريقة التدرج بالاعتماد على زلزلة الفكرة للوصول الى هدم العلم المراد تجديده مع استشعار صعوبة سلوك هذا الطريق ولذلك، بذلوا الجهد لإخراج أفكارهم في صور مقبولة، فَوصِم النحو العربي بأنه ينحو منحى لفظيّاً مقصيّاً المعنى وأن في منهجه خللاً لقيامه على تعدد مكاني وامتداد زماني، وامتداداً لهذا التدرج توصلوا إلـى تشكيك جيل الدارسين في مسلمات متوارثة وعلى رأسها قاعدة الهرم في التأسيس العلمي هي الأصول التكوينية، وانسحب ذلك على الاصول التفسيرية مما ولَّد الإحساس بأن هذه الأمة تعيش على هامش الحضارة وطريق نهضتها إعادة بناء على نموذج حضاري له حضور ماثل.

- دلل المنظرون على نقدهم للتراث بمناهج مغرسها في الغرب وميدانها اللغات الأوروبية بدأ بالمنهج المقارن والتطوري للبرهنة على أن اللهجات ليست انحرافاً وإنما هي تطور نظراً لمبدأ المختلف والمتفق في بعض البنى

الصوتية والصرفي والنحوية والمعجمية وفق نظرية أصل الأنواع، في ضوء ذلك ظهرت خرافة مراحل تكوين اللغة للوصول إلى نقض نظام اللغة وتمهيداً للمنهج الوصفي الآني لتبدأ نقطة القطيعة مع الماضي وعدم الاهتمام بالمستقبل وإلغاء القيود والضوابط وإسقاط مرجعية النص ليصبح دالاً بلا مدلول.

● تعددت مشارب المجددين، وبناء عليه نرى أن اختلاف النظرة الفكرية للظواهر أوقع تنظيرهم على طرفي نقيض وتشكلت نقطة التحول في التفكير اللساني وفق نزعات مختلفة: مادية، وعقلية، وطبيعية، وديالكتيكية، والبقاء للأصلح كل ذلك انعكس على اللغة باعتبارها نسقاً خفيّاً ونظاماً من أنظمة العلامات يُرَكز فيها على الجانب الذهني منها؛ أي: باعتبارها مركباً من صورة ذهنية وصورة سمعية، أو من بناء داخل (كفاءة) وبناء مجسد (آداء)، هذا الاختلاف في النظرة والتعدد المنهجي بسياقاته الفلسفية والاجرائية أسْقِط في غير مجاله وكانت نتيجة ممارسته اضطراباً وفوضى في العملية التفسيرية؛ لأن سياق النظريات مر بمراحل مختلفة في الزمان عن منظريها واجتمعت زماناً ومكاناً عند المجددين مما أدى إلى تشتيت التفكير والجهد.

● تغييب السياقات الإجرائية للأجهزة المفاهيمية أدى إلى موازنة بين لغات تختلف معطياتها؛ فاللغات الغربية تتصف بالتغير لعدم وجود تراث مكتوب يشكل مرجعية، ويختلف الأمر بالنسبة للغة العربية لاتصافها بثبات في جانبيها الوظيفي والصوتي وتغير في جانبيها الدلالي والاشتقاقي، وامتلاكها تراثاً مكتوباً يشكل مرجعية.

● حركات التجديد هدمت وعجزت عن تقديم البديل، وحاسبت الموروث بمعطيات المناهج الحديثة واكتفت بالتشكيك في العلوم العربية، وتبنت المنهج التوفيقي لتساهم في مشروع نهاية التاريخ بالتوجه الى نقض البناء من الداخل وتكوين جيل بلا هويه مشكك في مسلماته ليسهل تراجعه وتنازله عنها في مجال حوار الثقافات.

مقترحات

توجيه البحوث العلمية إلى مخرجات عصر النهضة الحديث في شتى فروع المعرفة، وفي اتجاهاته التى سار عليها، ومحاولة دراسة المخرجات الثقافية وتقويمها وكشف الإسقاطات الفكرية التى سُلطت على منطلقات الثقافة العربية.

مع الأخذ في الاعتبار أنه لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بالعودة إلى ما كان عليه سلفها.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين،
وصلى الله وسلم على أشرف الأنبياء والمرسلين



صناعة التجديد البلاغي



بلاغة النص وسؤال المنهج

كتبه: أ.د. صالح بن سعيد الزهراني[1]

(١) أستاذ النقد الأدبي بقسم الدراسات العليا، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى ـ مكة.



مقدمة

تعدّ البلاغة العربيّة من أهم منجزات الحضارة الإسلاميّة في تفتيق دلالات النصوص، وكشف جماليّاتها. ومن أهم مزايا المنهج البلاغي أنه عوّل في بحثه عن جماليّات النص على اللغة بوصفها المادّة التي تظهر فيها عبقريّة المبدع وقدرته على تطويعها للبوح بمشاعره الخاصة وموقفه مما يحيط به.

إن اللغة هي مادة الأدب، وتفرد المبدع عن غيره إنما يتجلى في هذه المادة التي يشكل بها تجربته. والأدب رؤية جديدة للعالم، ومتى خلا الأدب من الجدة فقد قيمته وخلوده؛ لأنه يصبح ترديداً لأفكار السابقين وخبراتهم. والرؤية الجديدة تصنع لغة جديدة؛ لأن هذه الرؤية الجديدة بحاجة إلى لغة جديدة تعبّر عنها، فلا يمكن أن تعبّر عن رؤية جديدة بلغة قديمة. وهذا هو الإبداع الحقيقي والإضافة النوعيّة التي تجعل من المبدع خادماً للغة وليس مستخدماً لها، كما كان يعبّر جان بول سارتر[1].

إن الأدب رسالة ولهذه الرسالة مبدع ولها متلقٍ. والمناهج النقدية منذ نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، وهي في بحث دائب عن النص وعوالمه الخفيّة؛ فانحازت مناهج الحتميّة للمبدع، بوصفه الركن الأول في نظرية

---

(١) ما الأدب؟ جان بول سارتر، ترجمة وتقديم وتعليق: محمد غنيمي هلال، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٩٧٧م، (ص١٣).

الاتصال اللغوي، فتحدثت عن نفسيّته وعقده وحضاراته، وعن معتقداته، وانعكاس أحداث التاريخ وأحوال المجتمع عليه، وتحوّل النص الأدبي بفعل هذا التفكير إلى وثائق نفسيّة وتاريخية واجتماعية ومثيولوجيّة.

ولكن هذه المناهج عجزت عن إدراك جماليات النص الأدبـي؛ لأن البحث في أحوال النفس الإنسانية، والحديث عن أثر البيئة والعرق والزمن والمعتقد الديني لا يكشف حقيقة النص الأدبي. فليس قيمة النص الأدبـي في أن لصاحبه عقداً وحضارات ومعتقداً دينيّاً، وموقفاً من المجتمع والتاريخ، فهذه لا تصنع مبدعاً ولا تنتج إبداعاً؛ فلكل إنسان عقده ومعتقده وموقفه الخاص؛ وإنما الذي يصنع الإبداع هو الاستعداد الخاص، والنبوغ الفردي الذي يتجسد في نص أدبي له خصوصيته في الرؤية والنسيج.

هذا ما أدركته المناهج اللسانيّة التي ركزت في بحثها على أدبيّة النص، وهي المزيّة التي تجعل من النص نصّاً أدبيّاً. وصار لكل منهج زاوية نظره الخاص التي أفضت به إلى نوع من التطرف في الحكم، وربما تجاهل تاريخ القراءة، والثورة عليها. واعتبار النص بنية مغلقة على ذاتها ـ لاعتبارات فلسفية ثم جمالية بعد ذلك ـ أفضى بها إلى الثورة عليها، ومناهضة أحكامها.

عوّلت البلاغة العربيّة على النص، وجعلته محور الممارسة، ولكنها لم تفصله عن أركان نظرية الاتصال اللغوي الأخرى (المبدع ـ المتلقي)، فالمبدع يمنح النص مذاقه الخاص، ولكل مبدع منزعه المتفرّد في التعبير، وهو منزع لا يمكن اكتشافه، وتقدير إضافته للتراث الأدبي بمعزل عن الوعي بهوية المبدع وتاريخه ومحيطه الاجتماعي والثقافي وظروف إنتاج النص.

تحضر ثقافة النص هذه لا بوصفها حتمية واجبة التحقق كما هو في مناهج الحتميّة العلميّة، ولكن بوصفها مصباح إضاءة لعوالم النص الخفيّة. فالبلاغة العربية تدرك ـ عبر ممارساتها القرائية الطويلة للنص ـ أن المبدع لا يقدّم الواقع بصورة ميكانيكية، فهو يعيد إنتاج الواقع إنتاجاً جديداً بعدما يمزجه بمشاعره وانفعالاته. ويحضر المتلقي بوصفه هدف النص وغايته، فلا يوجد في النظرية البلاغية قيمة للنصوص بعيداً عن تقدير المتلقي لقيمتها الجماليّة،

وربما نقول: إن البلاغة العربية انحازت للمتلقي على حساب المبدع؛ لأن للأدب وظيفة ثقافيّة كبرى من وراء وظيفته الجماليّة.

مرّت البلاغة العربيّة بمرحلتين مهمتين عبر تاريخها الطويل هما:

- مرحلة الوصف
- مرحلة المعْـيَرَة.

في المرحلة الأولـى كانت البلاغة علماً وصفياً يصف النصوص الأدبيّة، ويستقطر دلالاتها الجماليّة، وتحوّلت في القرن السادس الهجري إلى علم معياري يحدّد المعايير الجماليّة سلفاً، ويوجب على المبدع اتباعها، وهذا مسلك أفضى إلى كبح حركة الإبداع، وإيقاف تدفقه. وحظيت البلاغة بما حظي به النحو من تشدد في المعايير حرصاً على النقاء الجمالي كما حرص النحاة على النقاء اللغوي، وقد بدأت بذور هذا التصور تتشكّل في القرن الثالث الهجري مع ظهور الشعر المحدث الذي وقف بعض اللغويين والنقاد والبلاغيين منه موقفاً حذراً؛ لأنه كان يؤسس لرؤية شعرية جديدة فرضتها طبيعة التحولات الاجتماعية والثقافية التي تمر بها الأمة في العصر العباسي، والحساسية الشعرية الخلّاقة التي كانت نتيجة لهذه التحولات.

نشأت البلاغة العربيّة استجابةً لسؤالٍ معرفـيٍّ طرحه علماء الكلام يتعلق بسرّ إعجاز القرآن، فكان البحث في الإعجاز البلاغي للقرآن محاولةً للإجابة عن ذلك السؤال الشائك. ولكن البلاغة لم تتوقف عند الكشف عن دلائل الإعجاز البلاغي في القرآن، فترامى البحث البلاغي إلى قراءة تراثٍ هائلٍ من الإبداع الشعري عند العرب، ولكن ظهرت الإشكاليّة لدى البلاغيين من وحدة المنهج أمام نصوص مختلفة. فالقرآن كتاب مقدّس له خصوصيته وقداسته التي تفرض على الباحث مراعاة خصوصية النص، وخصوصية المصطلح، وخصوصية التأويل، وشروط القراءة المرتبطة بعوالم نصوص الوحي (القرآن والسُّنَّة). والشعر له عالمه الخاص وخصوصيته في الرؤية التخييلية والتشكيل الجمالي، وما يصح هنا قد لا يصح هناك.

صحيح إن نظريّة النظم التي تشكّلت عبر تاريخٍ طويلٍ حتى استقرّت على

يدي عبد القاهر كانت نظريةً منفتحةً على جميع النصوص، لكن كان الوعي لدى الجاحظ ـ مؤسس النظرية ـ ومن جاء بعده عالياً بتراتبيّة النصوص، وهي تراتبيّة تفرض خصوصية في النظر على مستوى الأداة المنهجية في التصور والإجراء. فلم يتمّ التسامح في استخدام بعض المصطلحات مع النص القرآني كالمبالغة والسجع على سبيل المثال. وظل للتأويل مسؤولية كبيرة عند البلاغيين، فالنص الديني الذي تتعبد به الأمة ليس كالنص الشعري الذي يتمرّد به المبدع على المألوف من طرائق التّصور والتصوير.

قامت البلاغة العربيّة بوصف النصوص الشعريّة في فترة محددة من تاريخ الإبداع لا تكاد تتجاوز ثلاثة قرون، وجعلت القيم الفنيّة التي تم استخلاصها من هذا الوصف معياراً للجمال المتجدّد، وهذا مخالف لمنطق الحياة وحركة التاريخ. فالحياة تتجدد، والفن الذي يعبر عن هذه الحياة يجب أن يكون متجدداً كتجدد الحياة، وأي ممارسة نقدية لا تؤمن بتجدد الفن، ولا تمنحه هذا الحق ستتحول في النهاية إلى عقبة في طريق تدفقه وجريانه، ولكنها لن تستطيع مقاومة اندفاعه؛ لأنه يجري على سُنَّة الحياة وقانونها الذي لا يتخلف.

على مستوى النص القرآني كانت الاستجابة أكثر ثراءً؛ لأن ثبات النص وخصوبته وقدسيته وفرديته هيأت له مناخاً علميّاً فريداً، فامتدّ البحث فيه من بلاغة الجملة إلى بلاغة النص ثم بلاغة الكِتاب، حيث نجد من تصدى للفنون البلاغيّة منفردة، ثمّ للنظم بوصفه أمراً جامعاً للنص، ثم لعلم المناسبة الذي يبدأ من التناسب الداخلي للسورة مروراً بتناسب الجوار بين السور وانتهاءً بتناسب الكتاب كلّه من البقرة إلى الناس بلا تفاوت ولا اضطراب.

أما على مستوى النص الشعري ففي الغالب لم يتجاوز البحث البلاغي فيه البيت والبيتين أو الصورة كما نجده في قراضة الذهب عند ابن رشيق. وما وجدناه من قراءة للنص كاملاً كما عند الباقلاني في معلقة امرىء القيس ولاميّة البحتري فهي قراءة إقصائية، تهدف إلى الهدم أكثر من هدفها إلى البناء، وجوهر القراءة قائم على العزل؛ أي: عزل البيت بعيداً عن بنيته والحكم عليه. صحيح أننا نجد نظرات مهمة عند عبد القاهر في كتابيه وعند غيره من

النقاد والبلاغيين، ولكنها نظرات لم تأخذ حقها بعد من التدبّر والتطوير، وظلت وحدة البيت تمثل جوهر الفكر اللغوي القديم نحواً ونقداً وبلاغة.

في مرحلة المعيَرَة التي مرّت بها البلاغة العربيّة تمّ تفتيت الظاهرة اللغوية إلى ثلاث بنى كبرى: التركيب، الصورة، الإيقاع، وهو أمرٌ قد يكون هدف البلاغيين منه هدفا تعليمياً في الأساس، لكنه كان ذا أثرٍ سيئٍ على النص الأدبي الذي لا يمكن فصل شكله عن مضمونه ولا تركيبه عن صوره وإيقاعاته.

الإشكال المنهجي الراهن للبحث البلاغي يتمثّل في ثلاثة أمور:

١ ـ وحدة المنهج وتعدد النصوص.

٢ ـ تفكيك المنهج وإعادة بنائه.

٣ ـ المثاقفة الراشدة.

وتجاوز هذا الإشكال لن يتحقّق إلا بمراجعة شاملة، وعقل مفتوح يثق في الجهاز المعرفي للبلاغة العربيّة، ويؤمن بأن الحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أولى الناس بها. وأن الله لم يخص بالحكمة قوماً دون قوم.

١ ـ وحدة المنهج وتعدّد النصوص

لتطوير المنهج البلاغي لا بدّ من وجود موجهات كبرى للمنهج تتأسس على نظريّة خاصة في المعرفة تتمثل هويّة الأمة وخصوصيتها الحضاريّة. فالمعرفة في الفكر الإسلامي مسؤوليّة وأمانة، يستوي في ذلك العالم في بحثه وتجربته، والشاعر في قصيدته. وهذا معناه أن المتعة الفنيّة للأدب لا يمكن قبولها خارج إطار الحرية المسؤولة مهما كان الفنّ جميلاً.

ولأن النص الأدبي لغة فإنّ الوعي بالنص لن يكون إلا من خلال مادته التي تكوّنه، وهي اللغة. وهذا ما أدركته البلاغة قديماً، وقدّمت فيه إنجازات مهمّة، ولكنّ لكل جنس أدبي لغته الخاصة به، وهو ما يجعل المنهج حيويّاً ومستوعباً لهذا التعدد، فلا يصحّ محاكمة لغة النص الروائي أو المسرحي إلى معايير لغة النص الشعري. والأجناس الأدبية اليوم حققت قفزات هائلة على مستوى الرؤية والتشكيل الجمالي، الأمر الذي يفرض على البلاغيين اليوم توسيع أفقهم الجمالي، وتطوير المنهج البلاغي؛ ليكون قادراً على استيعاب هذه التحوّلات، وهو أمر لن يحدث إلا بإعادة قولبة العقل البلاغي ليعيد صياغة موقفه وأدواته التي يسائل بها النصوص.

لم يعد المنهج البلاغي برؤيته القديمة قادراً على إدراك جماليات النصوص الأدبيّة التي تشهد تطوراً كبيراً في هذا العصر، ولهذا لا بدّ من تطوير المنهج بما يتوافق وتحيزاته الثقافيّة، وتطلعات المشتغلين به.

النصوص الأدبيّة توظّف تقنيات المسرح والسينما والصورة التلفزيونيّة،

وتضمّن النصوص الشعبيّة والنكت، وتستخدم الأقنعة والمرايا والقرين وجميع هذه الأمور لم تعرفها البلاغة العربيّة، ولهذا لا بدّ من تطوير المنهج؛ ليكون قادراً على التعامل مع هذه التقنيات الجديدة.

٢ ـ تفكيك المنهج وإعادة بنائه

لا يخرج المنهج البلاغي عن موقفين اثنين: كان في مرحلته الأولى وصفياً يصف المادة الأدبيّة ويؤسس مقاييسه الجماليّة بناءً عليها، وفي مرحلته الثانية معيارياً يلزم المبدع بالإبداع في ضوء مقاييس جماليّة معدّة سلفاً. وهذا أمر لا يستقيم مع مفهوم الإبداع، ومع منطق الأفكار، وموضوعيّة تقدير الحكم الجمالي. فالوصف كان لمادة أدبيّة في زمن محدد، والأدب في حركة دائمة لا تعرف التوقّف، ومتى فقد الأدب حركته فقد وجوده. والمعيار كان نتيجة لهذا الوصف، والخروج من هذا المأزق لن يتمّ إلا بوصف جديد لتأريخ الأدبيّة عبر تحولاتها، وإفساح المجال للجديد بأن يكون رافداً مهمّاً في حركة الإبداع، وهذا ما يجعل الوصف والمعيار في حركة مواكبة لحركة الإبداع، وهو أمر مكلف من الناحية المنهجيّة، وغير مسوّغ من أصحاب العقليّة الآبائية التي ترى الفضل دائماً للمتقدّم.

وينبغي تجاوز مرحلة تفتيت الظاهرة الأدبيّة التي آلت إليها البلاغة العربيّة في عصورها المتأخرة، وهو أمر لن يتمّ إلا بوصف جديد للظاهرة الأدبية عبر تحولاتها الطويلة؛ لأن هذا التفتيت الذي آلت إليه البلاغة العربية في عصورها المتأخرة كان نتيجة طبيعية لمرحلة الوصف التي عوّلت على بلاغة الجملة في الغالب الأعم.

ينبغي أوّلاً تقدير نظرية المعرفة في الفكر الإسلامي التي تجعل الفن بجميع أشكاله مسؤوليّة ثقافيّة، ولكنها مسؤوليّة تذوب داخل المسؤوليّة

الجماليّة التي لا ينبغي التفريط في كونها مسؤوليّة المبدع الأولى، فالمعاني والأفكار النبيلة وحدها لا تصنع أدباً جميلاً. ولهذا لما أنشد الراعي النميري عبد الملك بن مروان قوله:

أخليفةَ الرحمٰن إنّا معشرٌ حنفاءُ نسجدُ بكرةً وأصيلا
عربٌ نرى للّه في أموالنا حقَّ الزكاةِ منزّلاً تنزيلا

قال له عبد الملك: هذا ليس شعراً، هذا شرح إسلام وقراءة آية[1]. فصحة مُعانيه لم تشفع له عند عبد الملك؛ لأن المعوّل في الأدب ليس على المعنى وحده، ولكن على المعنى وطريقة تعبيره معاً.

وينبغي عدم قطع النص عن سياقه الذاتي والاجتماعي، فالنص معادلٌ موضوعيٌ لتجربةٍ إنسانيّة. وهذه التجربة الإنسانيّة تعيش داخل حاضنةٍ ثقافيّةٍ واجتماعيّةٍ تفرض شروطها الخاصة؛ فالنص كما هو منتجٌ فرديٌّ فهو كذلك منتجٌ ثقافي. وكثير من النصوص لا يمكن فهمها، وتقدير قيمتها الجماليّة، واكتشاف شفرتها الخاصة بمعزلٍ عن ثقافة النّص، التي ولد في أحضانها. قال امرؤ القيس في صفة العقاب:

كأنّ قلوبَ الطيرِ رطباً ويابساً لدى وكرها العنّابُ والحشفُ البالي[2]

إنّ المتلقي سيدرك جمال الصورة، ولكنه قد لا يدرك ثقافتها إذا لم يكن يعلم أن للصورة خلفيّة ثقافيّة عميقة بنى امرؤ القيس صورته الشعرية على أساسها، وهي أنّ العقاب تأكل الطائر إلا قلبه، والحية إلا رأسها[3].

والنصّ حالة لا يصحّ معها تقسيم القصيدة إلى مطلع وغرض أصلي وخاتمة، ولا ينبغي فهم الشعر اليوم في ضوء فكرة الغرض الشعري، ووحدة البيت التي عُني بها النقد والبلاغة العربيّة قديماً، ففكرة الغرض، تتخوّن ثراء

---

(١) الموشح ـ مآخذ العلماء على الشعراء في عدة أنواع من صناعة الشعر، المرزباني، عنيت بنشره جمعية نشر الكتب العربيّة، وطبع بالمطبعة السلفيّة، ١٣٤٣هـ، القاهرة، (ص١٥٧).

(٢) الديوان، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٥، ١٩٩٠م، (ص٣٨).

(٣) حياة الحيوان الكبرى، كمال الدين محمد بن موسى الدميري، تهذيب وتصنيف: أسعد فارس، دار طلاس، دمشق، ١٩٩٢م، (ص١٢١).

النص، وتفقده خصوبته، ووحدة البيت تفقد النص تماسكه، وهو تماسك لا ينبغي فهمه في ضوء الوحدة العضويّة التي جاء بها النقد الرومانتيكي؛ لأن القصيدة العربيّة لها منطقها الخاص في التماسك الذي ينبغي اكتشافه من داخل القصيدة. وتماسك القصيدة ووحدتها دليل على تماسك رؤية الشعر ووعيه بالعالم، وهو ما عجز عن إدراكه النقاد الذين سيطرت عليهم فكرة الوحدة العضوية عند الرومانتيكيين وأرادوا فرضها على القصيدة العربية بالقوة.

(التطلُّعات والآمال)

أوّلاً: مراجعة شاملة لبرامج الدراسات العليا بما فيها، أو على الأخصّ، طريقة تسجيل وإعداد البحوث العلمية لمنح الدرجتين، وهذا لا يعني أن يكون التغيير مقتصراً على الرسائل وحدها بل يتعدّى إلى تغيير الخطة الدراسية وطريقة تنفيذها، فما زال التدريس في الدراسات العليا لا يختلف في صورته عمّا يجري في المراحل التكوينية السابقة: أستاذ يلقي وطالب سلبي يتلقّى، طرف يلقِّن وآخر يتلقّن، لا نجد للطالب مشاركة إلا في حفظ واستيعاب ما يلقيه الأستاذ من دون أن يكون منه إسهام في تكوين المادة العلمية وصناعة المعرفة، ولذلك أرى أن التغيير لا بدَّ أن ينطلق من محاور:

١ ـ تطوير منظومة القيم، وما يتصل بها في الدراسات العليا والبحث العلمي، والقيم ـ كما تقدّم ـ نوعان خلقيّة وعلمية نوردها في السياق الآتي مع الاكتفاء بشرح بعض ممارسات في قيمة واحدة من النوعين:

* أولا: القيم الخُلقيّة:

١ ـ **الصدق**: والمقصود به الصدق الواقعيّ، بحيث يعرض الباحث الآراء كما هي عليه في الواقع، ويعطي النتائج التي انتهى إليها دون تكلُّف أو مواربة، وإنما يسجّلها كما أفضى إليها البحث من خلال الآراء التي درسها والأفكار التي توصَّل إليها. ولا بدّ من شرح قيمة الصدق من خلال ممارسات، من مثل:

- هل وفِّق في عرض سلبيّات وإيجابيّات البحث عند تقديمه. بالغ في الإيجابيّات وقيمة البحث ونتائجه = أغفل السلبيّات = وفِّق في عرض الإيجابيّات والسلبيّات.
- حصر الدراسات السابقة.
- وصف الدراسات السابقة.
- تقويم الدراسات السابقة.
- عرض آراء المخالفين.
- بيان ما يتفرّد به عن غيره.
- مدى التطابق بين الأفكار في مصدرها وبينها بعد صياغتها بعبارته.

٢ ـ **الإخلاص**: وهذه قيمة تسيطر على الإنسان فتجعل لعمله الأولويَّة في حياته، فيهتمَّ بنتائج البحث بغض النظر عن هذه النتائج، أهي توافق هواه أم تخالفه؟ كما أنّ هذه القيمة تجعل الباحث يفنى في بحثه. ومن أمثلة عدم الإخلاص في البحث كأن تتبنّى شركة مجموعة من الأبحاث فيقوم الباحثون بنتائج ترضي طموحات الشركة وما تتطلَّع إليه.

٣ ـ **التواضع**: وميزة هذه القيمة أنها تقي الإنسان من الغرور العلمي، وتجعله أكثر قبولاً لنتائج بحوث الآخرين واحترامها، كما تجعله دائم التطلُّع ومراجعة أفكاره وآرائه السابقة، والإفادة مما عند الآخرين.

٤ ـ **الشجاعة**: والمقصود بالشجاعة في البحث العلمي القدرة على طرح الرأي وما توصل إليه الباحث من نتائج دون التفكير في الرأي السائد، أو الخوف من عكس التيَّار. ومن المهم هنا التفريق بين الشجاعة العلميَّة والجرأة لطلب الشهرة، إذ الثانية تعدّ تهوراً، ودخولاً لميدان المعركة بدون سلاح، وهو مجرّد اقتحام لمسائل العلم والقول بغير دليل.

٥ ـ **الإنصاف الأدبي**: وتتجلّى هذه القيمة في احترام الآخرين وإن مع عدم موافقتهم في الرأي، وحفظ قدرهم واحترام ما وصلوا إليه من نتائج. وعندما يكون الباحث منصفاً للآخرين فإن ذلك يؤثر تأثيراً إيجابيّاً في قبول ما

جاء به واحترامه، كما يجعله محلّ احترام الآخرين، وهذا يعزّز انتشار هذه القيمة الخلقيّة بين الباحثين.

٦ ـ **قوة الإرادة**: وهي أن يتحلّى الباحث بصفات نفسيّة لا يتسرّب إليها الإحباط، فتكون عنده عزيمة على إتمام الأمر مهما طال الزمن، ومهما واجه من العراقيل والصعوبات، ومهما كلّفه.

٧ ـ **الصبر**: وهو قيمة تنبع من قوة الإرادة، غير أنَّ الصبر يعطي الباحث القدرة على تصريف أموره، واحتمال طول البحث، والتأنّي في كتابة البحث لتقديمه بشكل أفضل والوصول إلى نتائج علميَّة غير مسبوقة.

٨ ـ **حبُّ العلم**: وينتج عنه الاندماج في البحث عاطفياً، وهذا من شأنه أن يفتّق أكمام المعرفة، ويفتح آفاقاً جديدة؛ لأنّ العلم لا يمنح أسراره إلا لعشّاقه وذوي الشغف المعرفيّ الذين يجدون لذّتهم وسعادتهم في كشف الحجب عما استتر من كنوزه المخبوءة.

٩ ـ **الغيرة على المصالح والحقائق**: وذلك أولى بأن يجعل الباحث حريصاً على الكشف عن النتائج العلميّة بصدق، وعدم إخفائها.

١٠ ـ **الزهد في مكاسب الدنيا**: وهي قيمة غالباً ما تكون مصاحبة لأهل العلم، بسبب أن العلم يحتاج إلى المتفرّغ البعيد عن صوارف الدنيا، كما أن الزهد في مكاسب الدنيا ومطامعها يجعل الباحث بعيداً عن التكسّب بالعلم.

١١ ـ **علوُّ الهمة**: وذلك بعدم الاقتناع بسقف أدنى في العلم، والوقوف عند حدّ لا يتجاوزه الباحث؛ لأنّ الرضا من العلم بالقليل يفضي إلى ذهابه.

* ثانياً: القيم العلميَّة:

١ ـ الأمانة العلمية: وهي قيمةٌ من أهمّ قيم البحث، جانبها الخلقي واضح، ويهمنا هنا الجانب العلميّ، وأبسط مظاهرها توثيق النصوص، بيد أنَّ هناك أمانة بين السطور تتمثَّل في عرض وجهات النظر بحياد علميّ، بحيث لا يقوم الباحث عمداً بتضعيف الآراء المخالفة من خلال طريقة العرض. فالمهم

أمانة الملكية الفكريَّة، وهي أن تحترم الإنتاج الفكري لغيرك، وأن تحفظ هذا الحقّ، ومن ممارساتها:

- المبالغة في التوثيق.
- ما يوثّق وما لا يوثّق.
- التزيّد في المصادر للنقول.
- هضم النفس لإثبات الأمانة.
- توثيق البدهيات. مثل: بدهيات العلم، تراجم، شواهد، آيات، أشعار، أقوال لا يتفرّد بها أصحابها. ما يفعله المؤلّفون العرب من عزوٍ ما ينفرد به المؤلّف يؤيّد ما نقول به من عدم لزوم المشتركات والبدهيّات والمسلّمات التي يتساوى فيها أهل العلم، ولا يختص به فرد دون غيره.

تعرّف نماذج من التوثيق: التوثيق عند سيبويه؛ لأنه يتحدّث عن المتفق عليه، وهو من بدهيّات العلم. ألف شاهد لم تعز. . . ؛ لأن المهمَّ لديه هو رفع جهالة الحال لا جهالة العين.

٢ ـ استيعاب الباحث لأصول العلم الذي يبحث فيه.

٣ ـ استيعاب الأقوال المختلفة في الموضوع الواحد والمقارنة بينها.

٤ ـ القدرة على ردّ الآراء إلى مآخذها، بحيث يستطيع الباحث أن يورد أقوالاً ويردّها إلى أصل واحد، أو قول واحد. وهذا يشاكل ما يُسمّى التفكيك والتركيب، ولا بدّ للباحث كي يكون مؤهَّلاً لممارسة البحث من أمرين:

أ ـ تفكيك الآراء إلى أجزاء، وردّها إلى أصولها، ومعرفة مآخذها.

ب ـ إعادة صياغة هذه الآراء بأسلوبه الخاص وفكره الوقّاد.

٥ ـ احترام أهل العلم، وتلمُّس العذر لهم، فيما أخطئوا فيه، أو خالفوا.

٦ ـ القدرة على التفكير والاستنباط.

٧ ـ القدرة على التخيُّل، فالخيال الواسع هو الذي يصنع العلم، وهو الذي يفترض مسائله، وتكون لديه قدرة استشرافيّة مستقبليّة، ومثال ذلك أفلام

الخيال العلمي والروايات العلميّة التي افترضت مخترعات حديثة، فاستجاب لها العلم، وأنجزها البحث.

٨ ـ قدرة التعبير عن العلم بلغته الخاصة؛ فالذي لا يستطيع أن يعبِّر عن العلم بلغته الخاصة ليس باحثاً، وإنما وعاء علم فقط. ولا يعدو كونه وسيلة تسجيل، قادرة على إعادة ما ألقي إليها، وهذا ما يعبَّر عنه عند التربويين باللفظيّة، ومثل هذا النوع لن يستطيع الصياغة، والتعبير عن العلم؛ إذ لا يستطيعه إلا من فهم المسألة، وعليه فكثرة النقولات التي يتوارى خلفها الكاتب قد تكون مظهراً سالباً في البحث.

إنّ ترسيخ القيم البحثيّة العلمية والخلقيّة، تفكيراً وسلوكاً، وشرحها من خلال ممارساتٍ مفصّلة، وتفرق بين الممارسات الصحيحة والخاطئة، ووضع معايير تسهِّل تقويمها، يستعان بها في تقويم الرسائل وأبحاث الدراسات العليا سواء أكانت أبحاث مقرّرات، أو أبحاث تخرُّج، تسجيلاً وتقويماً ومناقشة.

ثانياً: تطوير برامج الدراسات العليا، من قبول الطلاب، وإجرائيّات الدراسة، من خططٍ دراسية، وطبيعة المقرّرات، وما تحويه، وما تقصد إليه من معرفة وفكر ومنهج ومهارات، ومسالك بحثية.

كما أنّه لا بدّ من تكوين ثقافة أكثر عطاءً ونتاجاً في تدريس الدراسات العليا تركّز على الطالب وتستخرج ما لديه من مكنون، وتستثير همّته للإسهام بصنع المعرفة، فيما يسمّى طرق التعلّم؛ إذ لا مندوحة عن إشراك الطالب في تكوين مادة المقرر، وتعرّفها، والوصول إليها في مظانها، والبحث فيها، والنظر، والتأمل، والاستنتاج والاستنباط، والاستبصار، وتقديمها بطريقة تشعره بذاته، وترفع عنه سلبية التلقي، وتغرس فيه إيجابية التلقي الراشد، والثقة بالنفس. ويمكن درس أمين الخولي نموذجاً.

مراجعة كل ما يتعلّق بالرسائل ابتداء من تفكير الطالب باختيار موضوع بحثه، فالتسجيل، والإقرار، والإشراف، والمناقشة، ومنح الدرجة العلمية، مع تأكيد الالتزام بقواعد ولوائح، وأعراف الدراسات العليا العالمية. من مثل

إلزام الباحث بتقديم موضوعه وخطة بحثه، وفق نموذجٍ يلتزم فيه بأهداف الدراسة العليا ويحقّق الحدّ الأدنى مما يليق بأبحاثها.

ولا يفوتني أن أشير إلى أنّ هناك برامج لا تعنى بالبحث إلا في الرسالة أو بحث التخرّج، والمفروض أن تكون جميع المقرّرات ذات صبغةٍ بحثيّة أو تؤسّس للبحث وقيمه، من ندواتٍ موجهة، وحلقات نقاش، وجلسات عصف ذهني، وحوارات علمية مختلفة، ومراجعات، ومطارحات بحثيّة، ونقد علمي ومنهجي. وكتابة أبحاث في كل مقرر، يتدرّب بها الباحث، على أن تؤخذ بالجدّ.

وأهمّ من هذا اختيار الطلاب الذين يتوقّع منهم الأداء الجيّد في البحث العلمي، وهؤلاء لا بدَّ أن تتوافر فيهم ـ على الأقلِّ ـ شروط الإبداع الأربعة:

١ ـ الموهبة والاستعداد الفطري.

٢ ـ العمل الدؤوب المتواصل، الجادّ.

٣ ـ الاهتمام.

٤ ـ الفناء الذي يتجاوز مجرَّد الحبّ والابتهاج، فيما انخرطوا فيه من برامج.

وأخيراً: هل يلزمنا ما تسير عليه الدراسات العليا في اللغة العربية، وبالأخصّ هل تلزمنا الرسائل العلميّة، على الطريقة التي تنفَّذ الآن؟

ثالثـاً: الإفادة من الخبرات المتميِّزة، من خلال اختيار الأساتذة، من ذوي العطاء البحثي المتميِّز، واستقطاب الخبرات المميَّزة، وتبادلها، أو صناعة هذه الخبرات بإعادة التأهيل، والتدريب بالوسائل المختلفة.

رابعـاً: ربط البحث العلمي بشؤون الحياة، وحاجاتنا الفكريّة والعلميّة، والعملية، وبما يعود على درس العربية بالفائدة، والتخلّص من ثقافة إكمال اللازم.

خامسـاً: مراجعة ميادين البحث، وموضوعاته، وما يقع في البحث من بعض الإشكالات، وسأورد بعض مقترحات وأفكار لحلّ المشكلات البحثية

التي وردت فيما تقدّم، من أبرزها: التنويع بين التنظير والتطبيق، ولعلّ في البيان الآتي ما يوضّح شيئاً ما من هذه الفكرة.

ميادين البحث اللغوي التي يجب أن نطرقها: ويمكن اقتراح ميادين بحثيّة على النحو التالي:

١ ـ المعالجة الآلية للغة.

٢ ـ اللغة الحاسوبية.

٣ ـ اللغويات التطبيقية.

٤ ـ اللغويات التربوية.

٥ ـ أساليب تعليم اللغة.

٦ ـ التعليم واللغة.

وذلك وفق المنطلقات التالية:

١ ـ تهيئة اللغة العربية لعصر المعلومات والاتصالات، والتعامل مع تقنيات العصر، أو تطويعها للغة العربية.

٢ ـ توظيف معطيات الدرس اللغوي لصنع برمجيات حاسوبية. (تطبيقات).

٣ ـ تهيئة اللغويين العرب لعصر العولمة، والتعامل مع تقنيات العصر، بل هذا لا يقلّ أهمّية عن كثيرٍ مما يقدَّم في دراسات اللغة العربية وبحوثها، ولو تحقّق لتحقّق ما يتعلّق باللغة.

٤ ـ توظيف ما يمكن أن يكون بين اللغة العربية وعلوم أخرى من علاقة في البحوث والدراسات اللغوية، مثل: الهندسة (هندسة الحاسوب) وعلمي النفس والاجتماع، والتاريخ والفيزياء، والرياضيات، والإحصاء، وعلوم أخرى. فعلاقة اللغة بالهندسة يمكن أن تنتج أو تسهم بالتطبيقات اللغوية على الحاسوب، مثل الصرف والنحو الحاسوبي أو المحوسب، وعلم الدلالة المحوسب، والمعجم المحوسب، وعلم اللغة الحاسوبي، كما توظف علاقة العربية باللغات الأخرى، في درس وبحث لغوي معاصر يعود على العربية بالنفع والفائدة.

٥ ـ الانفتاح على المشاريع البحثية، المتّصلة أو المشتركة مع علومٍ أو تقنياتٍ أخرى، وإعطاؤها ما تستحق من الاهتمام، ولو كان على حساب البحوث النظرية، وتوجيهها لخدمة درس العربية، وحوسبتها، وتوظيفها في تقنيات العصر.

٦ ـ توطيد أواصر العلاقة، وتأسيس شراكة بين المختصين باللغة العربية المعنيين بقضاياها من وجهة نظر لغوية خالصة وبين فئات لها انتماءات أخرى وعناية بتخصصات غير لغوية؛ لأن من شأن الاقتصار على الجانب اللغوي البحت تضييق المجال أمام الدرس اللغويّ؛ إذ لا بدَّ من إشراك مقومات لها معطيات بحثية أخرى، وعلوم، ومعارف، وأصحاب تخصصات غير تخصص اللغة العربية؛ فلا بدّ من شراكة بين مهندس الحاسوب واللغوي، وبين التربوي واللغوي، وبين السياسي واللغوي. . . إلخ؛ لأن مثل هذا الانفتاح يصنع أفقاً واسعاً أمام الأفكار والمشاريع اللغوية.

العناية بالبحث التطبيقي، وهو ما نلحظ غيابه أو ندرته في بحوث اللغة العربية؛ فكلّ الطلاب أو غالبهم كما هو حال أساتذتهم يميلون بحكم طبيعة تكوينهم إلى البحث النظري، على النحو الذي تحدّثنا عنه في هذه الورقة، وأنا على ثقةٍ أنّنا بميادين البحث على النحو السابق لوجد الدرس التطبيقي له مكاناً لائقاً.

سادساً: تكوين منهجيّة في التفكير وصياغة المعرفة والتعامل معها مبنية على الكليات والمقاصدية، مع التركيز على الفكر الاستراتيجي، الذي يحسن ترتيب الأولويات، ويعطي كل فكرة أو عمل ما يستحق، وأن نتجاوز التفكير الجزئي، من خلال وحداتٍ معزولة، لا رابط بينها، أو أننا لا نريد إدراك الروابط والمقاصد.

سابعاً: تكوين مهارات تحمّل المسؤوليّة، والقدرة على إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات البحثيّة التي من المتوقّع أن تواجه الباحث في بحثه، كما قد تواجهه عقبات، يمكن له توقّيها قبل أن تقع، وتجاوزها إذا وقع فيها، من مثل ما يأتي:

ـ سعة الموضوع.

ـ عدم كفاية المعلومات؛ فمن العسير على الكاتب أو الباحث أن تكون معرفته كاملةً، صادقة إلا بقراءةٍ بل بقراءاتٍ غير متناهية، حول الموضوع الذي يعالجه، وهذا غير عسيرٍ، وفي سبيل هذا يتعيّن على الكاتب أن يقرأ كلَّ ما كتب حول موضوعه، وإن كان خالي الفائدة، ومصادر ميّتة، كما يقول البعض، ثمّ يتعامل مع تلك المصادر معاملة منطقيّة، ولا يثبت منها في عملية التوثيق إلا ما هو جدير بذلك، وما له قيمة علميّة، أو تاريخية، أو تفرّد بذلك الشيء الذي يوثّقه.

ـ الشك في المعلومات، أو عدم صحّتها. وتلافيها بالتوثيق.

ـ محاذير وهميّة، مثل تكرار الموضوعات، لما فيه من إساءة للعقل والفكر، واتّهام له بالعجز، وقطع بأن الكلمة الأخيرة قد قيلت، بسبب أنّنا نتلقّى ما انتهى إليه السابقون بالتسليم خاصّةً إذا توافقت مع مسلّماتنا، ورغباتنا. ومن طبيعة الفكر الإنساني أنه فكر متجدّد بسبب طبيعته البشريّة، وبسبب معطياتٍ أخرى.

ـ طريقة المعالجة. قد يختار الباحث لدرس موضوعه منهجاً غير ملائم، وقد يكون تعاطيه مع ما يتوفّر لديه من معلوماتٍ غير مناسب، وقد يضع نفسه داخل قضبانٍ حديدية، لا يستطيع الفكاك منها.

ـ المبالغة في التوقُّعات والنتائج؛ فالمبالغة في تقويم ما ننتهي إليه من نتائج خطيرة على العمل العلمي والبحث، وقد تكون هذه التوقّعات والنتائج احتمالية، «إن عيبنا المألوف هو رفع ما ننتهي إليه دراستنا من حقائق ناقصة درجاتٍ في مراتب اليقين بل رفعها أحياناً إلى مستوى اليقين المطلق، وهكذا تصبح الممكنات احتمالات، والاحتمالات ترجيحات، والترجيحات وقائع واضحة، والفروض حقائق ثابتة، ويمتزج الاستنباط والاستقراء بالوقائع التي صدر عنها، فإذا بهما في قوّة الملاحظة المباشرة»[1].

---

(١) لانسون/ منهج البحث في تاريخ الآداب (ص٤٢٧) مترجم منشور مع كتاب النقد المنهجي لمحمد مندور، دار نهضة مصر، القاهرة عام ١٩٦٩م.

ثامناً: إعادة النظر في تقويم الرسائل، والأعمال العلمية التي تعدّ ضمن برامج الدراسات العليا؛ إذ عامّة تقويم الرسائل والأعمال البحثيّة التي ينجزها طلاب الدراسات العليا على الأمور الشكليّة، مثل التبويب، وطرائق التوثيق، وصنع بعض الحواشي، يدرك ذلك من يحضر شيئاً من مناقشة الرسائل، ولا أدري أهذا راجع إلى غياب استراتيجية المناقشة، أم هو قصور في الأساتذة، أم هو البحث عن الأسهل؟ نحن نتطلّع إلى أن تتجه المناقشات وتقوم الأعمال العلمية إلى الأمور الأساسية من الأصالة والإبداع، وقيمة النتائج، والجوانب العلمية والمنهجيّة مما يكون الإخلال به يعود على الأصل بالإفساد، وأن تتجاوز الشكليّات من نحو اللغة والطباعة، والصياغة والإخراج، وشكليّات التوثيق، مما لا يعود على الأصل بالبطلان، وإن عاد على الكمال بالإخلال.

والحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات
وصلّى الله وسلّم على نبيّنا محمّد وآله وصحبه



المراجع والمصادر

- صلاح الدين الأزهري: **من بحثٍ له عن الترجمة والمحاكاة، ألقاه في مؤتمر إسلامية الدراسات اللغويّة والأدبية وتطبيقاتها**، عقد في الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا في الفترة ٢١ ـ ٢٣/ ١٢/ ٢٠٠٩م = ٤ ـ ٦/ ١/ ١٤٣٤هـ.
- لانسون: **منهج البحث في تاريخ الآداب**، ص٤٢٧، مترجم منشور مع كتاب النقد المنهجي لمحمد مندور، دار نهضة مصر، القاهرة عام ١٩٦٩م.
- نبيل علي: **الثقافة العربية وعصر المعلومات**، من سلسلة عالم المعرفة برقم (٢٦٥)، الكويت.
- الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية: الإطار الوطني للمؤهّلات للتعليم العالي.
- سليمان العايد: **ملاحظاته الخاصة من خلال تدريسه حلقة البحث العلمي لطلاب برنامج الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها**، في جامعة أم القرى.

صناعة التفكير اللغوي

تشكل مسألة تجديد العلم وكيفيته، وصناعة الاستدلال المنضبط وإتقانه، قضايا معرفية شديدة الأهمية والتعقيد؛ إذ هي قائمة على التفكير العلمي العميق والشاق، والالتزام المنهجي الصارم؛ ولئن ضلت كثير من الدراسات التي حاولت معالجة هذه القضايا هذا السبيل، فإن هذا المشروع يتلمس معالجة علمية موضوعية منضبطة لمثل هذه القضايا في المجال اللغوي، وذلك تحت عنوان "صناعة التفكير اللغوي"، والذي يعالج عبر أقلام بحثية تجديدية رصينة ثلاث قضايا محورية: صناعة التجديد اللغوي، وصناعة الاستدلال اللغوي، وصناعة البحث اللغوي. وتهدف هذه الدراسات إجمالاً إلى تحقيق شيئين: الأول: تأسيس المنهج العلمي في تناول القضايا المعرفية، وتأصيله في الأبحاث اللغوية، والدراسات الأدبية والنقدية. والثاني: توجيه الباحثين إلى مناطق الإشكال المعرفي. وسيجد القارئ في الأوراق التي اجتمعت بين دفتي هذا السفر جواباً على أسئلة محورية كثيراً ما كان لها الأثر الكبير في صناعة كثير من الآراء اللغوية.

مركز تكوين



www.takween-center.com
info@takween-center.com
@takweencenter
/takweencenter

